استثمر في السعودية
INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الثاني 2024م

"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك"

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

"إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا"

- صاحب السمو الملكي ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

انقر على العنوان المطلوب

الملخص التنفيذي	4
القسم الأول: الاقتصاد العالمي	6
أولاً: النمو الاقتصادي	7
ثانياً: أسواق الطاقة	11
القسم الثاني: الاقتصاد السعودي	13
أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية	14
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي	15
القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة	25
أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار	26
ثانياً: الاستثمار في المملكة	27
ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية	34
رابعاً: الجهود الداعمة لبيئة الاستثمار في المملكة	36
خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار	39
سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار	40
القسم الرابع: لمحة استثمارية عن قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية	41
أولاً: قطاع التعليم ورؤية السعودية 2030	43
ثانياً: أبرز المبادرات المتعلقة بقطاع التعليم في المملكة	46
ثالثاً: نظرة على بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع التعليم في المملكة	51
رابعاً: نظرة استثمارية على قطاع التعليم بالمملكة	53

العودة لصفحة المحتويات

الملخص التنفيذي (2/1)

- **وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمي** الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يوليو من العام 2024م، تُشير تقديرات الصندوق إلى نمو الناتج العالمي بنسبة 3.2% للعام 2024م، وبنسبة 3.3% لعام 2025م.
- على الصعيد المحلي، **يتوقع صندوق النقد الدولي** نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي لعامي 2024م و 2025م بنسبة 1.7% و 4.7 % على التوالي.
- بحسب أحدث بيانات صادرة عن **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالانخفاض في عام 2023م بنسبة 16% مقارنةً بالعام السابق؛ نتيجةً لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.
- حقق **مؤشر مديري المشتريات** للإنتاج الصناعي العالمي ارتفاعاً بنسبة 2.8% على أساس سنوي، عند متوسط 50.7 نقطة في الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بنحو 49.3 نقطة في الربع المماثل من العام السابق محققاً ارتفاعاً بحوالي 1.4 نقطة مئوية في نفس الفترة.
- شهدت **أسعار النفط** ارتفاعاً في الربع الثاني من العام 2024م، حيث سجل متوسط سعر **خام برنت** ارتفاعاً بنسبة 9.0% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 85.0 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 78.0 دولاراً/برميل، في الربع المماثل من العام السابق.
- تراجعت أسعار **الغاز الطبيعي** في كلاً من **أسواق الغاز الأمريكية والأوروبية** خلال الربع الثاني للعام 2024م بحوالي 4.6% و 11.5% على التوالي مقارنةً بالربع الثاني من العام السابق.
- وفقاً **للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء**، سجلت كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية للربع الثاني من العام 2024م نمواً بنسبة 4.4% و 3.6% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. في حين سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً بنسبة 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 8.5%.
- سجلت **الصادرات غير النفطية** في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.3% لتصل إلى 69.8 مليار ريال مقارنة بنحو 67.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2023م. كما شهدت **الصادرات غير النفطية** في شهر مايو من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 8.2% على أساس سنوي.
- سجلت **الواردات** في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 6.4% حيث بلغت قيمتها 201.1 مليار ريال مقابل 189.0 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2023م، كما سجلت الواردات في شهر مايو من عام 2024م ارتفاعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي لتصل إلى 70.2 مليار ريال.
- بلغ **متوسط التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)** في المملكة 1.5% خلال الربع الثاني من عام 2024م، مقارنةً بمعدل2.7% في الربع الثاني من العام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى الارتفاع في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6%، تليها أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.3%.
- انخفض **معدل البطالة** للسعوديين في الربع الأول من العام 2024م إلى 7.6% مقارنةً بنسبة 7.8% في الربع الرابع من العام 2023م لتقترب من تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 والبالغ 7.0%.

العودة لصفحة المحتويات

الملخص التنفيذي (2/2)

- سجّل **عرض النقود** ارتفاعاً بنحو 9.0% في الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 17.3% خلال نفس الفترة.
- شهدت **مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد** ارتفاعاً في الربع الثاني من العام 2024م بنسبة 5.9% و 9.7% على التوالي في حين انخفضت **السحوبات النقدية** بنسبة 2.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.
- سجّلت **الأصول الاحتياطية** في الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023م؛ نتيجةً لارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة 6.8% والنقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 4.9% خلال نفس الفترة.
- ارتفع **مؤشر السوق المالية الرئيسية (تاسي)** في الربع الثاني من العام 2024م بنحو 1.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وبلغ ترتيب السوق المالية السعودية التاسع عالمياً من حيث القيمة السوقية.
- بلغ **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي** في الربع الأول من العام 2024م نحو 318 مليار ريال، مسجلاً بذلك نسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال نفس الفترة.
- وفقاً للتقديرات الربعية **للاستثمار الأجنبي المباشر** الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 0.6% على أساس سنوي، في حين شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الرابع من عام 2023م.
- حققت المملكة مراكزاً متقدمة في عدد من **المؤشرات الدولية** لعامي 2023م و 2024م، حيث حصلت على المرتبة الأولى في كل من مؤشر الثقة في الحكومة ومؤشر ثقة المستهلك ومؤشر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما حققت المرتبة الثانية في كل من مؤشر التنافسية العالمية في الأمن السيبراني ومؤشر تطوير وتطبيق التكنولوجيا.
- تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث نظمت و **شاركت في 6 فعاليات محلية ودولية خلال الربع الثاني من العام 2024م** في مختلف المجالات الاستثمارية، كما شاركت الوزارة في عدد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.
- يُعد قطاع التعليم من أهم القطاعات التي تحظى بالاهتمام والأولوية في برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، و**تم تسليط الضوء في قسم "لمحة استثمارية على قطاع التعليم في المملكة"** على أبرز مستهدفات القطاع ومنجزاته. كما يستعرض القسم مساهمة قطاع التعليم في رفع جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة من خلال السعي نحو توفير بيئة تعليمية بمعايير عالمية.

*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير

01
الاقتصاد العالمي

العودة لصفحة المحتويات

العودة لصفحة المحتويات

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

بحسب ما جاء في **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي** الصادر في شهر يوليو من العام 2024م، سجلت تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج العالمي نمواً بنسبة 3.2% للعام 2024م، وذلك بزيادة طفيفة تُقدر بحوالي 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر أبريل من العام 2024م. كما تُشير توقعات الصندوق بأن يستمر النمو العالمي في عام 2025م ليصل إلى 3.3%، إلا أنه يظل أقل من متوسط النمو السنوي للفترة (2000-2019)م والبالغ 3.8%. ويعزي هذا التباطؤ إلى الآثار الناتجة عن جائحة "كوفيد-19"، والأزمة الأوكرانية الروسية، والأزمات الجيوسياسية بشكل عام. كما رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة لعامي 2024م و 2025م إلى 1.7% و 1.8% على التوالي، في حين خفض توقعاته لنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2024م عند 4.3%، واستقرار النمو لعام 2025م عند نفس النسبة 4.3%.

وفيما يخص اقتصاد المملكة العربية السعودية تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 1.7% في عام 2024م بانخفاض قدره 0.9 نقطة مئوية مقارنةً بتوقعات الصندوق الصادرة في شهر أبريل من العام 2024م، كما خفض الصندوق توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2025م ليصل إلى 4.7%.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي، %)	2022م	2023م	2024م*	2025م*
الاقتصاد العالمي	3.5	3.3	3.2	3.3
الدول المتقدمة	2.6	1.7	1.7	1.8
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.1	4.4	4.3	4.3
المملكة العربية السعودية	7.5	-0.8	1.7	4.7
الولايات المتحدة	1.9	2.5	2.6	1.9
الصين	3.0	5.2	5.0	4.5
اليابان	1.0	1.9	0.7	1.0
الهند	7.0	8.2	7.0	6.5
منطقة اليورو	3.4	0.5	0.9	1.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024م)
*توقعات

العودة لصفحة المحتويات

2. التضخم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي وذلك بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو من العام 2024م إلى انخفاض معدل **التضخم العالمي** من 6.8% في عام 2023م إلى 5.9% في العام 2024م، و 4.4% في العام 2025م. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع أن تشهد انخفاضاً أكبر في العام 2024م، وذلك بمقدار 1.9 نقطة مئوية، على أن تعود بشكل أسرع إلى معدلات قريبة من متوسط الأعوام ما قبل الجائحة (2017-2019)م، حيث يتوقع أن يبلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة نحو 2.1% في العام 2025م. وتتمثل دوافع هذه التوقعات بشكل عام نتيجة آثار تشديد السياسة النقدية، وتراجع أسعار الطاقة والسلع.

معدل التضخم (نسبة مئوية%)	2022م	2023م	2024م*	2025م*
الاقتصاد العالمي	8.7	6.8	5.9	4.4
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.7	2.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.3	8.2	6.0

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024م)
*توقعات

3. الاستثمار العالمي

بحسب البيانات الصادرة عن **صندوق النقد الدولي** المنشورة في أبريل من العام 2024م، بلغت **نسبة مساهمة الاستثمار العالمي** في الناتج الإجمالي العالمي نحو 26.6% في عام 2023م، مرتفعاً عن توقعاته في أكتوبر من العام 2023م، والتي كانت عند 26.4% لنفس العام. إلا أن الاستثمار العالمي تراجع في عام 2023م مقارنة بعام 2022م، نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة الاستثمار العالمي في الناتج الإجمالي لكل من: الاقتصادات المتقدمة، اقتصادات دول مجموعة السبع(G7)، الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة والاتحاد الأوروبي.

نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي (نسبة مئوية%)	2022	2023	2024*	2025*
الاقتصاد العالمي	27.5	26.6	26.5	26.7
الاقتصادات المتقدمة	23.5	22.7	22.3	22.5
اقتصادات دول مجموعة السبع (G7)	23.1	22.2	21.9	22.0
الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة	33.0	32.2	32.3	32.4
الاتحاد الأوروبي	25.0	23.2	22.5	22.7

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024م)
*توقعات

العودة لصفحة المحتويات

وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، حققت المملكة العربية السعودية **المرتبة السادسة** على مستوى دول مجموعة العشرين من حيث معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023م

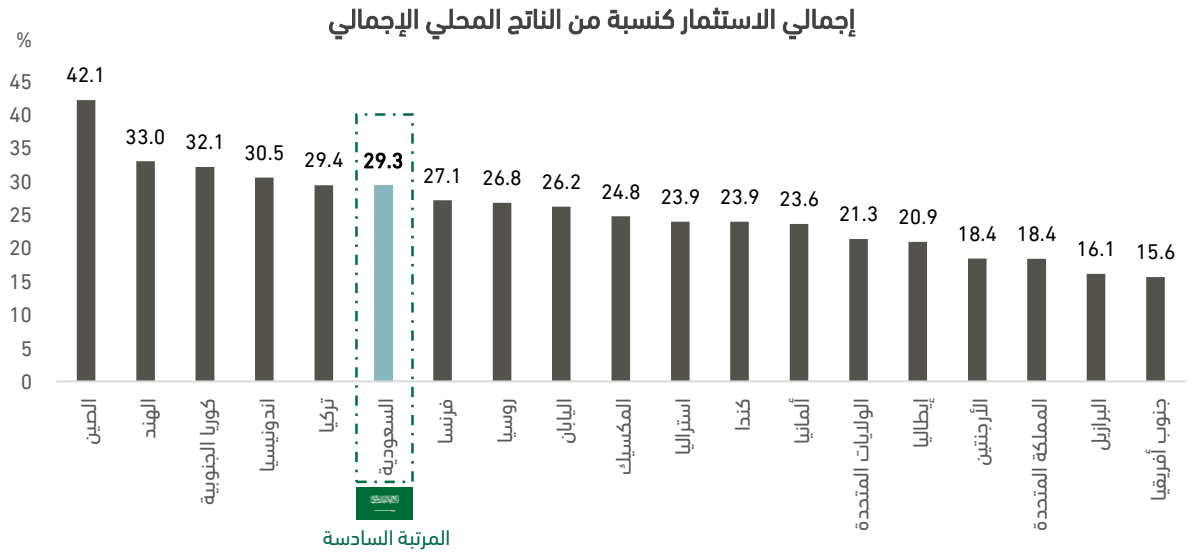

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024م)

1.3 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

مازالت الاستثمارات العالمية ولاسيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعاني نتيجة التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أسعار الفائدة وتأثيرها على النمو الاقتصادي. فبحسب أحدث البيانات الصادرة عن **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** في يوليو 2024م، استمرت **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية** بالانخفاض في عام 2023م بنسبة 16% مقارنة بالعام السابق، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجموعة العشرين بنسبة 40% في عام 2023م، كذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 8% خلال نفس الفترة.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل (نسبة مئوية%)	2021م	2022م	2023م
الاستثمار العالمي	86	-27	-16
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	129	-38	-8
دول مجموعة العشرين	64	-6	-40

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-يوليو 2024م

العودة لصفحة المحتويات

4. مؤشر مديري المشتريات العالمي

سجل مؤشر **مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي** ارتفاعاً بنسبة 2.8% في الربع الثاني من العام 2024م على أساس سنوي، حيثُ بلغ متوسط المؤشر 50.7 نقطة مقارنةً بنحو 49.3 نقطة في الربع الثاني من العام السابق، محققاً ارتفاعاً بحوالي 1.4 نقطة. كما شهدت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ارتفاعاً بنحو 6.0% و 5.5% و 5.0% على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين أظهر المؤشر تباطؤ النمو في كلاً من الصين واليابان بحوالي 2.6% و0.1% على التوالي خلال نفس الفترة.

وتجدر الإشارة إلى تحسن قيم المؤشر للدول المختارة، مما يعكس تحسن ظروف الأعمال على مستوى الاقتصاد العالمي. ويلاحظ أيضاً أن مؤشر مديري المشتريات للاتحاد الأوروبي هو الأقل من حيث القيمة مقارنةً بالدول المختارة، حيث بلغ في الربع الثاني من العام 2024م نحو 46.9 نقطة، نتيجة إلى تراجع الأنشطة الصناعية في المنطقة وضعف الإنتاج فيها، إلا أن قرار البنك المركزي الأوروبي في شهر يونيو 2024م بخفض أسعار الفائدة لأول مره منذ عام 2019م قد يكون له تأثير إيجابي على تحسن أداء المؤشر في الفترة القادمة.

مؤشر مديري المشتريات (PMI) *

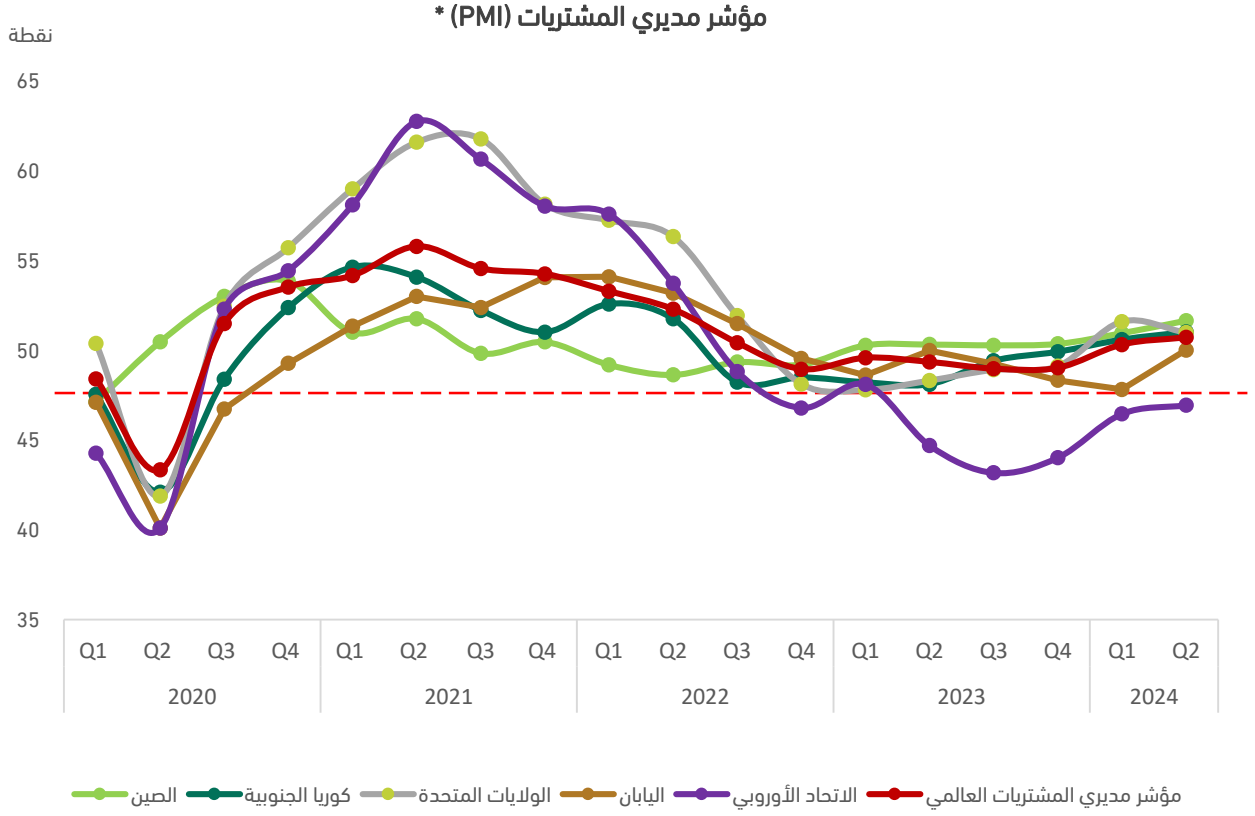

المصدر: IHS MARKIT

*مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي يشير إلى اتجاه المسارات الاقتصادية في الصناعة حيث أنه يأخذ في الاعتبار كل من الطلبات الحديثة، التوظيف، المخرجات الإنتاجية، الوقت الذي يستغرقه الموردون للتوصيل ومخزون المشتريات. وفي حال كان المؤشر >50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنةً بالشهر السابق

العودة لصفحة المحتويات

ثانياً: أسواق الطاقة

1- النفط

أشار تقرير **منظمة الدول المّصدرة للنفط (أوبك)** الصادر في يوليو 2024م، إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية في الربع الثاني من العام 2024م، حيث سجل متوسط سعر خام برنت ارتفاعاً بنسبة 9.0% على أساس سنوي ليصل إلى متوسط 85 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 78 دولاراً/برميل في الربع المماثل من العام السابق. وقد تحسنت أسعار النفط لشهر يونيو من العام 2024م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، حيث بلغت نحو 83 دولار/برميل بارتفاع بنسبة 10.7% على أساس سنوي.

وتشير توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط **"أوبك"** بحسب ما جاء في تقرير المنظمة لشهر يوليو 2024م، ببقاء الطلب العالمي على النفط لعام 2024م دون تغيير عند 2.2 مليون برميل/يومياً، في حين قد ينمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.8 مليون برميل/يومياً على أساس سنوي في عام 2025م.

وعلى جانب إنتاج النفط، فقد سَجل **متوسط إنتاج النفط في المملكة** انخفاضاً خلال الربع الثاني من العام 2024م بنحو 12.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إلى إجمالي متوسط إنتاج 8.9 مليون برميل/يومياً مقارنةً بمتوسط إنتاج 10.2 مليون برميل/يومياً في الربع المماثل من العام السابق، نتيجة لقرار أوبك+ في منتصف العام 2023م بخفض الإنتاج النفطي للحفاظ على استقرار أسعار النفط المتراجعة وتوازن أسواق النفط العالمية.

متوسط أسعار خام برنت وإنتاج المملكة للنفط

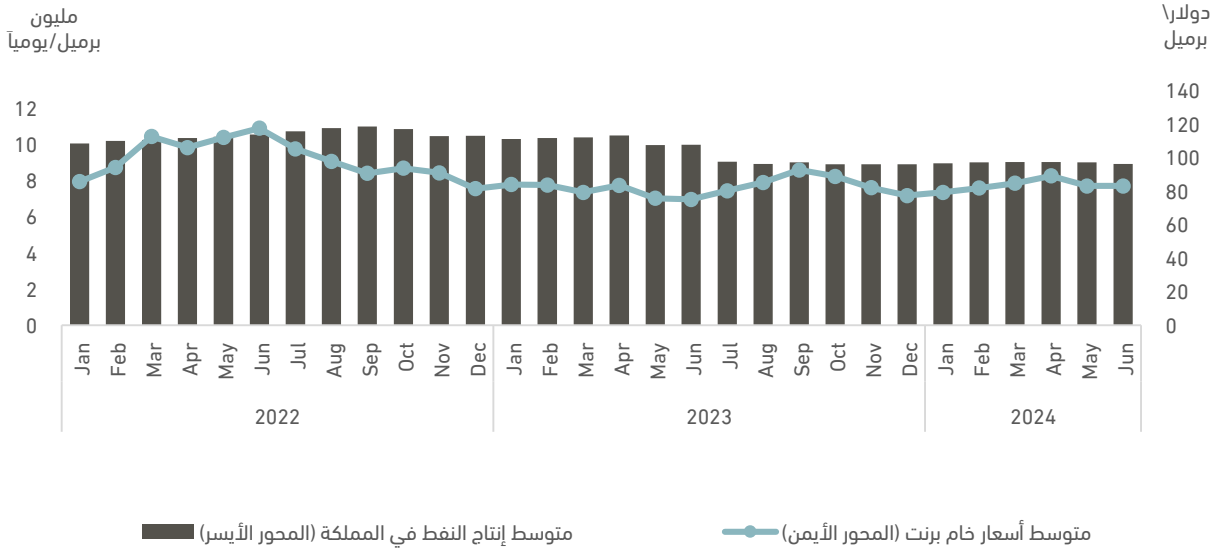

المصدر: منظمة الدول المّصدرة للنفط (أوبك)

العودة لصفحة المحتويات

2-الغاز الطبيعي

تشير بيانات منظمة الدول المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض **متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي** في السوق الأمريكي خلال الربع الثاني من العام 2024م بحوالي 4.6% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 2.1 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 2.2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، في الربع المماثل من العام السابق.

كما شهدت أسعار الغاز في أوروبا تراجعاً في نفس الفترة حيث **سجل متوسط سعر الغاز الطبيعي** في السوق الأوروبي في الربع الثاني من العام 2024م انخفاضاً بحوالي 11.5% على أساس سنوي، ليصل إلى متوسط 10.0 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنةً بمتوسط 11.3 دولار/مليون وحدة حرارية في الربع المماثل من العام السابق.

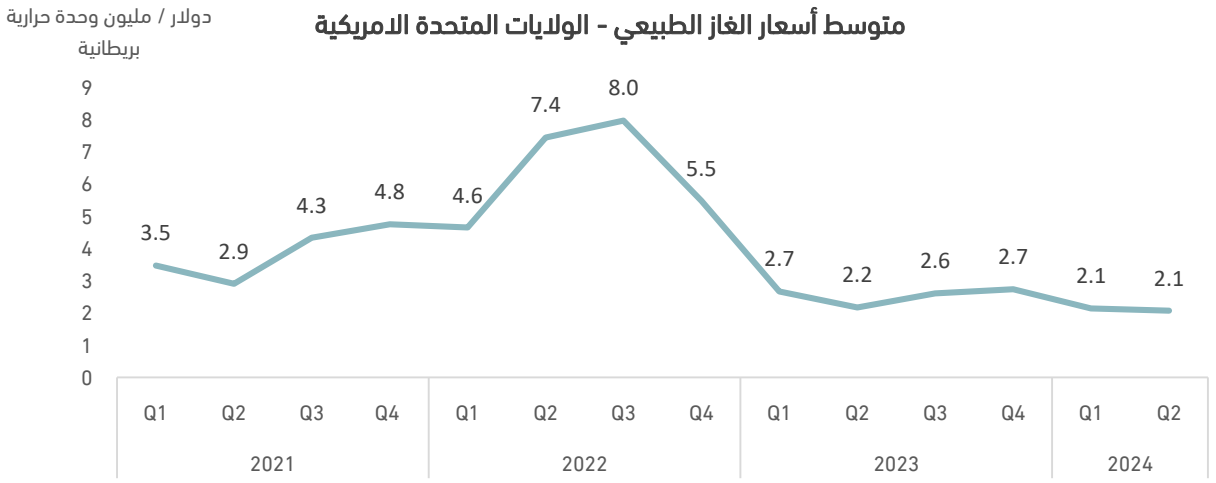

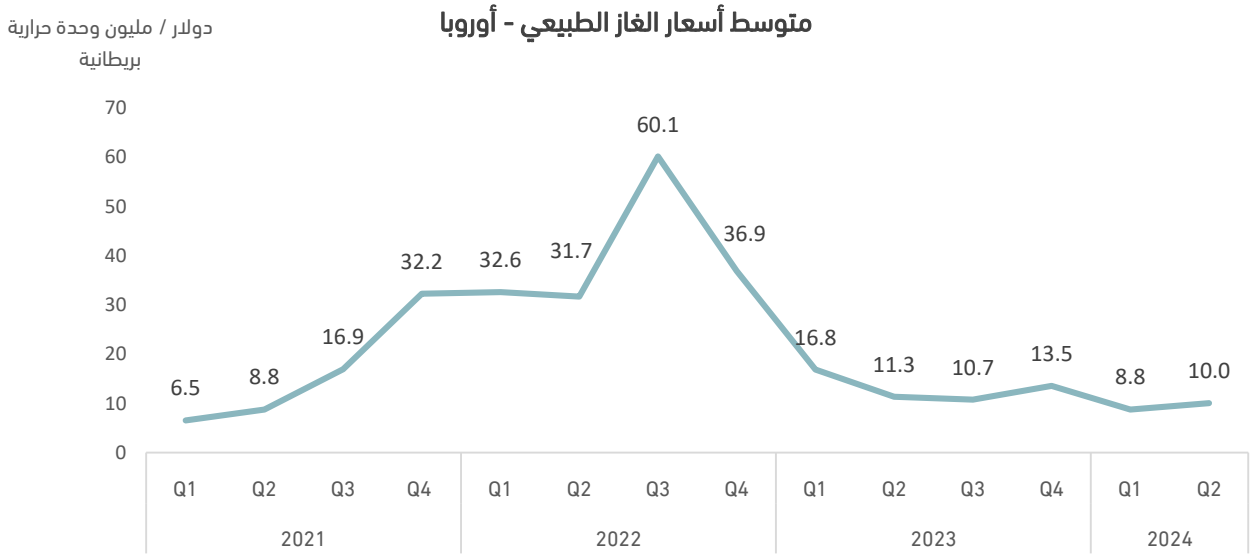

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

02

الاقتصاد السعودي

العودة لصفحة المحتويات

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية

شهد اقتصاد المملكة تطورات إيجابية خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجةً للإصلاحات الاقتصادية القائمة التي بدأت منذ إطلاق **رؤية السعودية 2030** والتي أسهمت بدورها في تحسن أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، مما يدعم مستهدف المملكة لتصبح ضمن أكبر 15 اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030م.

أشارت **توقعات صندوق النقد الدولي (IMF)** الصادرة في شهر يوليو من العام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 1.7% في عام 2024م بانخفاض مقداره 0.9 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة الصادرة في شهر أبريل 2024م، كما خفض صندوق النقد توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2025م من 6.0% إلى 4.7%؛ متأثرًا بتمديد تخفيضات إنتاج النفط.

وأشارت توقعات **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** الصادرة في شهر مايو 2024م إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 0.2% في عام 2024م بينما توقع نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.1% في عام 2025م.

في المقابل، توقع **البنك الدولي (World Bank)** في نشرته الصادرة في شهر يونيو 2024م نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 2.5% في عام 2024م وبنسبة 5.9% في عام 2025م.

كما أظهرت **تقديرات بيان الميزانية العامة للدولة** للعام المالي 2024م الصادر من وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 4.4% في عام 2024م و 5.7% في عام 2025م، مدفوعاً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك في ظل الجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي للمملكة.

وقد أكدت **وكالة فيتش (Fitch)** تصنيفها الائتماني للمملكة عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفقاً لتقريرها الصادر في شهر فبراير من العام 2024م، وتوقعت الوكالة نمو القطاع الخاص غير النفطي بمعدل يصل إلى 4.5% بين عامي 2024 و 2025م، وذلك في ظل استمرار المملكة بالإصلاحات المالية. كما أكدت **وكالة ستاندر آند بورز (S&P)** في تقريرها الصادر في شهر مارس من العام 2024م إلى تصنيف المملكة الائتماني عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأكدّت الوكالة أن هذا التصنيف جاء نتيجة استمرار جهود المملكة في الإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة وأثرها على مرونة اقتصادها، والمساهمة بدعم تطور نمو القطاع غير النفطي ورفع الإيرادات المالية العامة، كما توقعت ارتفاع نمو الناتج المحلي للمملكة بمعدل متوسط 3.3% خلال الأعوام 2024م إلى 2027م.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)

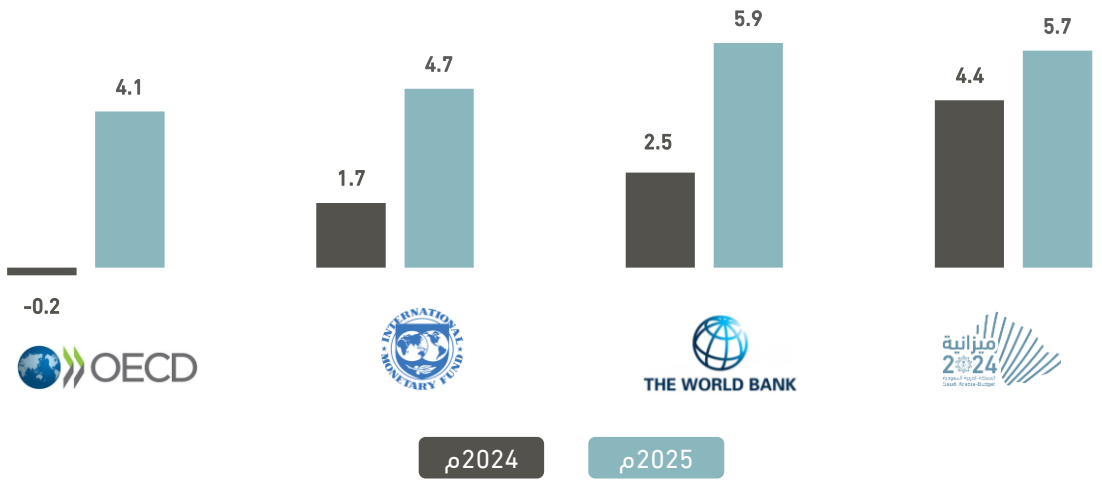

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024م)، تقرير البنك الدولي (الآفاق الاقتصادية العالمية، يونيو 2024م)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مايو 2024م)، وزارة المالية

العودة لصفحة المحتويات

ثانيًا: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

وفقاً **للتقديرات السريعة الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء**، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من العام 2024م، انخفاضاً بنسبة 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 8.5%، في حين سجلت كلاً من الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 4.4% و3.6% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

وبحسب أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر يونيو من العام 2024م، سجّلت **مؤشرات الاستهلاك الرئيسة** معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الثاني من العام 2024م على أساس سنوي، حيث ارتفعت **مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد** بنسبة 5.9% و 9.7% على التوالي؛ ويأتي الارتفاع في مبيعات نقاط البيع نتيجةً إلى زيادة المبيعات في قطاعي الخدمات والسلع المتنوعة وقطاع الخدمات الأخرى بنسبة 26.0% و 9.1% على التوالي في الربع الثاني من العام 2024م. كما ارتفع عدد عمليات نقاط البيع لكلا القطاعين بنسبة 29.9% و 20.4% على التوالي خلال نفس الفترة، في حين تراجعت السحوبات النقدية بنسبة 2.1% على أساس سنوي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

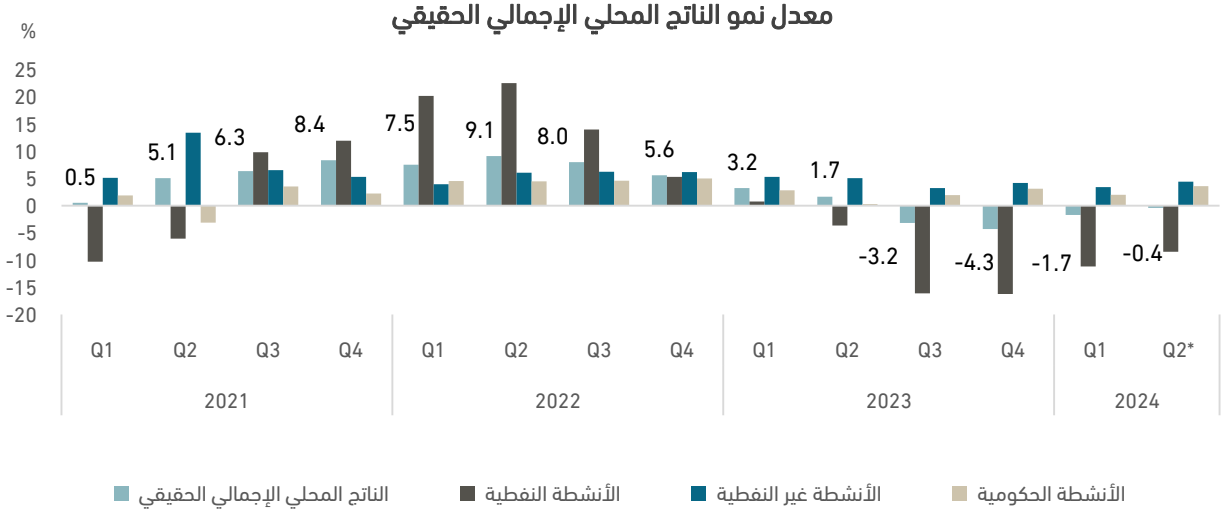

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
* تقديرات سريعة

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص

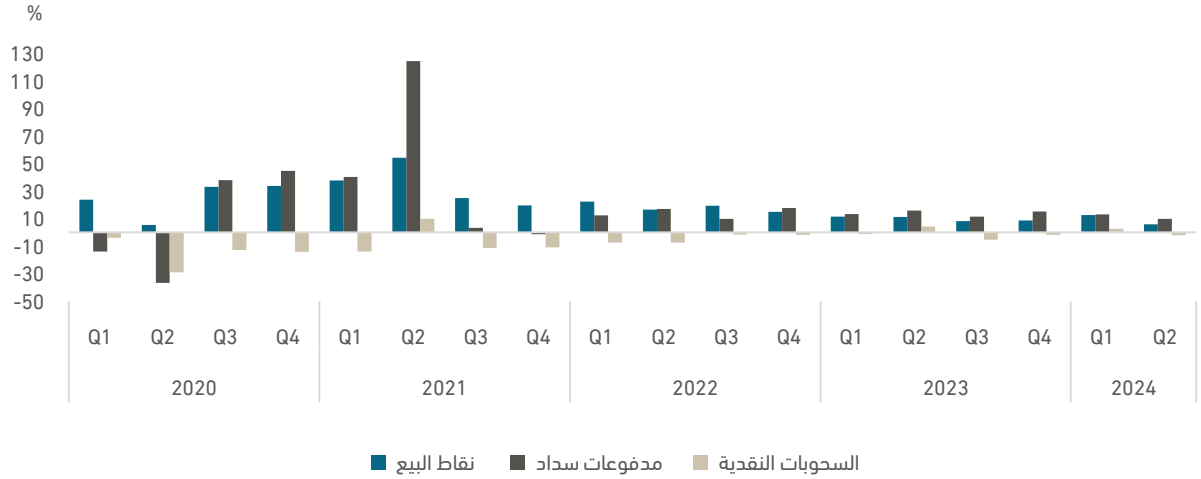

المصدر: البنك المركزي السعودي

العودة لصفحة المحتويات

وبالنظر إلى **مؤشرات الاستثمار الخاص** خلال الربع الثاني من عام 2024م، فقد انخفض متوسط مؤشر مديري المشتريات بنسبة 5.2% ليصل إلى 56.1 نقطة مقارنةً بنحو 59.2 نقطة في الربع الثاني من العام السابق؛ إلا أنه ظل أعلى من المستوى المحايد (50نقطة)، ويُعزى ذلك إلى تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي.

في حين شهدت **مبيعات الإسمنت** ارتفاعاً بنحو 1.8% في الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى 10.8 مليون طن.

وتُشير بيانات **الرقم القياسي العام لأسعار العقارات** في الربع الثاني من العام 2024م إلى ارتفاع المؤشر بنسبة 1.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ نتيجةً إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 2.8%، وأسعار عقارات القطاع الزراعي بنسبة 1.5% في حين انخفضت أسعار العقارات التجارية بنسبة 0.4%.

1.1 سوق العمل

أوضحت إحصاءات **سوق العمل** للربع الأول من العام 2024م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، انخفاض معدل البطالة للسعوديين إلى 7.6% مقارنةً بنسبة 7.8% في الربع الرابع من العام 2023م وبذلك تقترب من تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 والبالغ 7.0%؛ ويعود ذلك إلى انخفاض معدل البطالة للسعوديات الإناث إلى 14.2%، ومعدل البطالة للسعوديين الذكور إلى 4.2% خلال نفس الفترة.

وعلى جانب معدل البطالة لغير السعوديين فقد ارتفع إلى 1.1% خلال نفس الفترة، ليرتفع إجمالي معدل البطالة إلى 3.5% مقارنةً بنسبة 3.4% في الربع الرابع من العام 2023م.

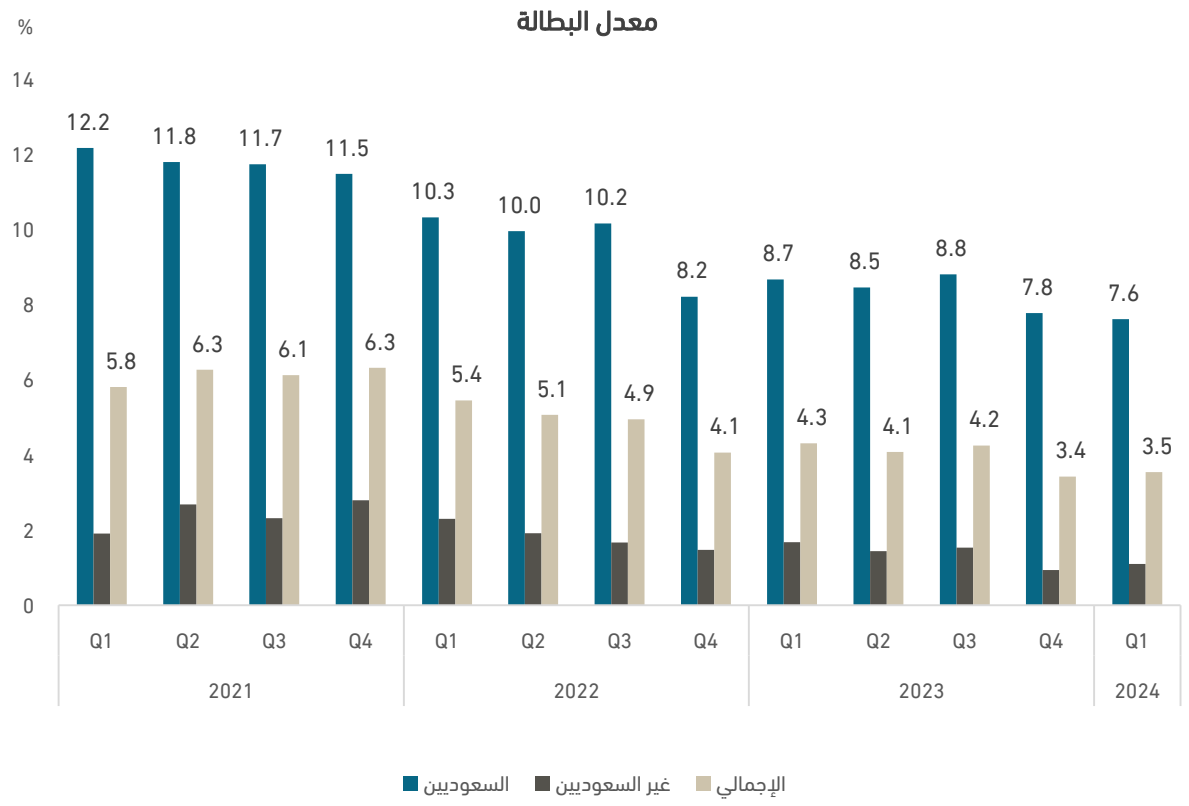

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

العودة لصفحة المحتويات

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجّل **عرض النقود** ارتفاعاً بنحو 9.0% في الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 17.3% (نمو الودائع الزمنية والادخارية الحكومية بنسبة 0.9%، والشركات والأفراد بنسبة 36.1%).

كما سجّلت **الأصول الاحتياطية** في الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023م؛ نتيجةً لارتفاع الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج بنسبة 6.8% والنقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 4.9% خلال نفس الفترة.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل **متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور)** نحو 6.2% خلال الربع الثاني من العام 2024م مرتفعاً بنحو 0.4 نقطة أساس عن الربع الثاني من العام 2023م. كما استقرت معدلات إعادة الشراء (ريبو) عند 6.0%، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) عند 5.5% منذ الربع الثالث من عام 2023م.

وبالمقابل، لايزال **حجم الإقراض** مرتفعاً في المملكة حيثُ سجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام خلال الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 19.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وسجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 10.9% على أساس سنوي، كما حققت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 13.4% في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي.

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، بلغ **متوسط التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)** في المملكة 1.5% خلال الربع الثاني من العام 2024م مقارنةً بمعدل 2.7% في نفس الفترة من العام السابق؛ يعزى ذلك إلى الارتفاع في أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6%، تليها أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 2.3%. وبالنظر إلى معدل التضخم **(الرقم القياسي لأسعار المستهلك)** في شهر يوليو من العام 2024م، فقد بلغ 1.5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلاً من أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 9.3%، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 0.4%. كما شهد **الرقم القياسي لأسعار الجملة** خلال الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 8.0% (تُشكل 33.7% من وزن المؤشر)؛ تليها أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 1.8% (تُشكل 17.3% من وزن المؤشر). كما شهد **الرقم القياسي لأسعار الجملة** في شهر يوليو من العام 2024م ارتفاعاً بنسبة 3.1% مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 8.3%.

وبشكل عام، يُلاحظ تأثر معدلات التضخم بشكل مباشر بالتداعيات الجيوسياسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد من جانب العرض، أما من جانب الطلب قد أدى زيادة الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك الخاص إلى تأثر معدلات التضخم في المملكة.

متوسط أسعار الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (سايبور)

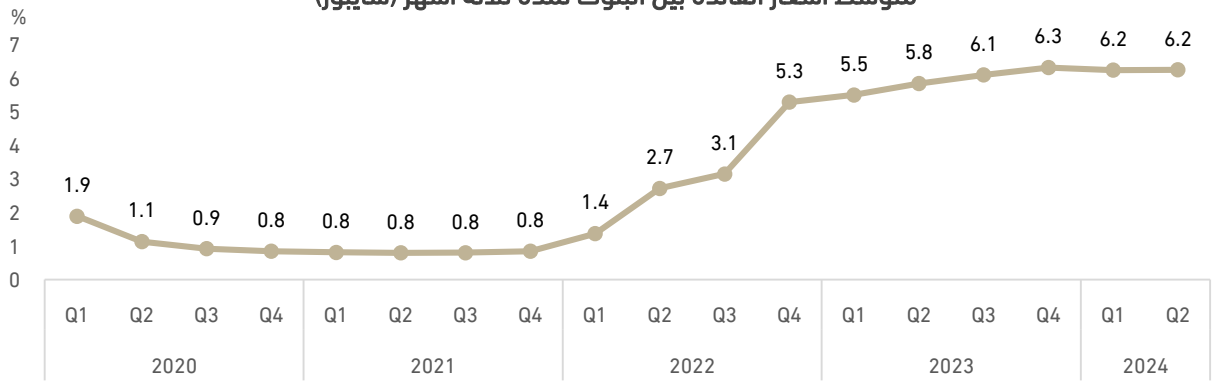

المصدر: البنك المركزي السعودي

العودة لصفحة المحتويات

3. السوق المالية

أغلق **مؤشر السوق المالية الرئيسية (تاسي)** عند مستوى 11,680 نقطة بنهاية الربع الثاني من عام 2024م مرتفعاً بنحو 1.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبلغت **القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الرئيسية (تاسي)** بنهاية الربع الثاني من عام 2024م نحو 10.1 ترليون ريال، بانخفاض بلغت نسبته 7.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

في حين سجّل **مؤشر السوق الموازية (نمو)** بنهاية الربع الثاني من عام 2024م انخفاضاً بنسبة 0.01% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 26,146 نقطة. وبلغت **القيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الموازية (نمو)** بنهاية الربع الثاني من عام 2024م نحو 55.2 مليار ريال، منخفضة بنسبة 7.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ عدد الشركات التي أدرجت أسهمها في السوق المالية (11) شركة خلال الربع الثاني من العام 2024م، حيث تم إدراج 5 شركات في السوق الرئيسية و 6 شركات في السوق الموازية (نمو).

وسجلت **قيمة ملكية المستثمرين الخليجيين والمستثمرين الأجانب** نمواً بنسبة 21.2% و 7.1% على التوالي في الربع الثاني من عام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

عدد الشركات الجديدة المُدرجة في السوق المالية

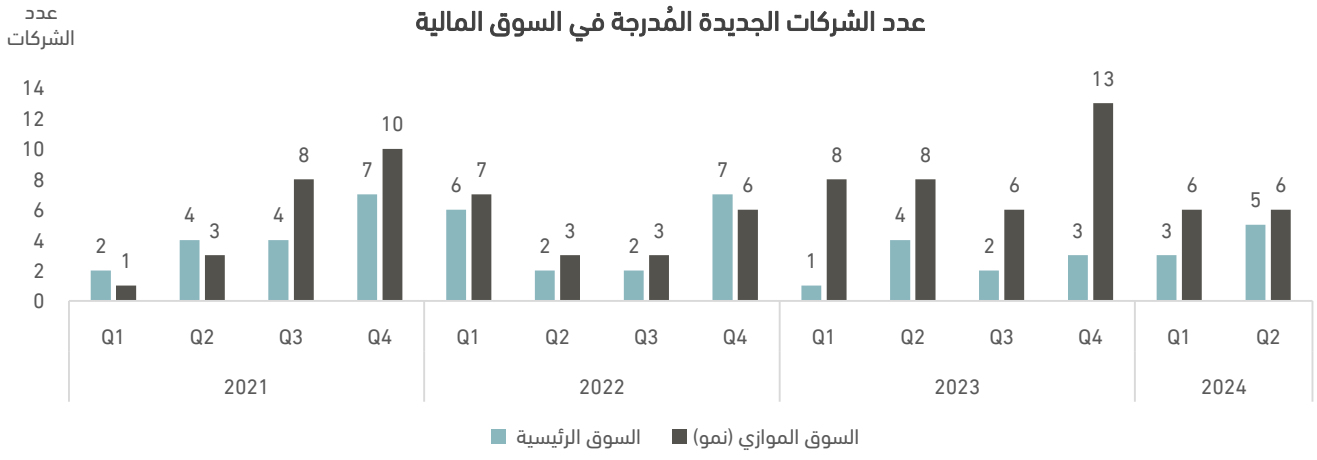

ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم

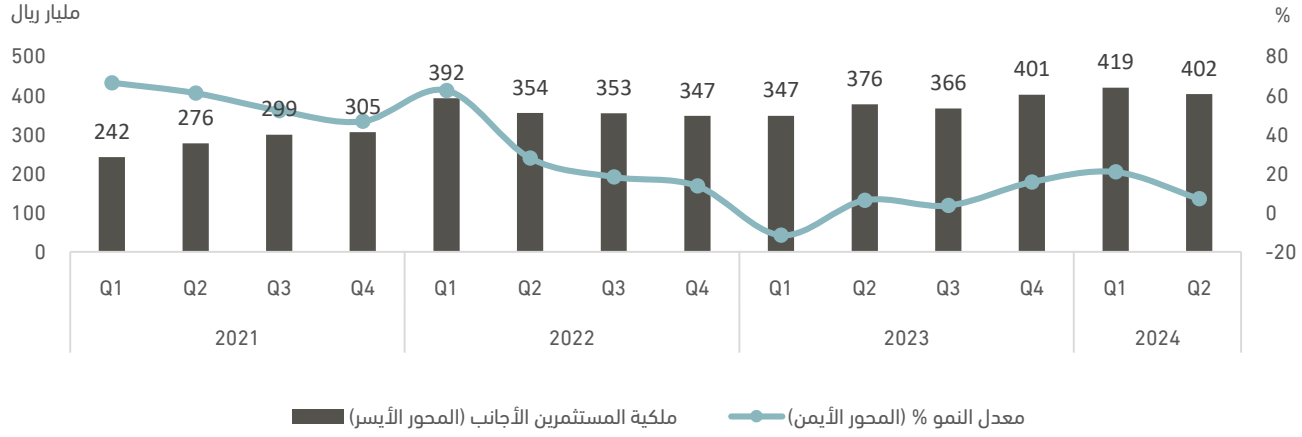

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول)

العودة لصفحة المحتويات

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات، **سجل الحساب الجاري** في الربع الأول من عام 2024م، فائضاً بلغت قيمته 28.6 مليار ريال، أي ما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 56.9 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

وبالنسبة لأداء التجارة الخارجية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في الربع الأول من العام 2024م، فقد شهد **الميزان التجاري** فائضاً بنحو 90.6 مليار ريال، مقابل فائضاً بنحو 120.5 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ ليسجل بذلك انخفاضاً بمعدل 24.8%، حيث شهدت **الصادرات السلعية** انخفاضاً بنسبة 5.7% مقارنةً بنفس الربع من عام 2023م، لتبلغ نحو 291.7 مليار ريال، مقابل 309.5 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بانخفاض الصادرات النفطية إلى 221.9 مليار ريال في الربع الأول من العام 2024م مقارنة بنحو 241.9 مليار ريال بنفس الربع من العام السابق. في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية* إلى 69.8 مليار ريال مقارنة بنحو 67.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2023م. كما سجّلت **الواردات** ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2024م بنسبة 6.4% حيث بلغت قيمتها 201.1 مليار ريال مقابل 189.0 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2023م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يُقارب 34.7% خلال نفس الفترة.

وبالنظر إلى أداء التجارة الخارجية في شهر مايو من عام 2024م، فقد سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 34.5 مليار ريال مقابل فائض بنحو 30.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12.8%، حيث سجلت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 5.8% مدفوعة بارتفاع الصادرات غير النفطية* بنسبة 8.2% والصادرات النفطية بنسبة 4.9% على أساس سنوي. كما سجلت الواردات ارتفاعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي لتصل إلى 70.2 مليار ريال في شهر مايو من عام 2024م.

ميزان الحساب الجاري

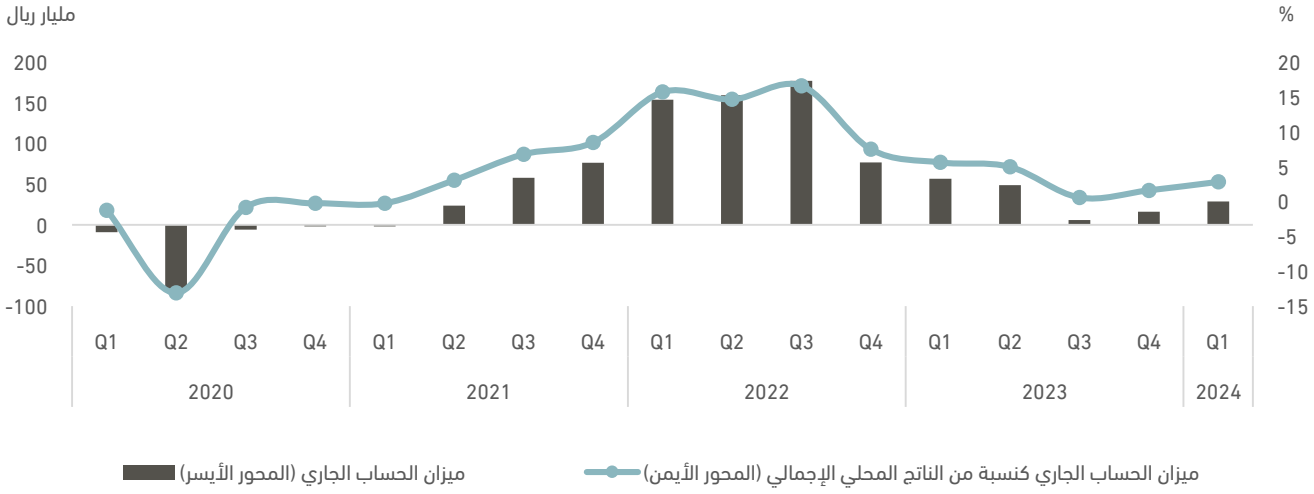

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء
*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير.

العودة لصفحة المحتويات

5. مؤشرات اقتصادية مختارة

إحصاءات النقل الجوي لعام 2023م

- ارتفع عدد **ركاب الرحلات الدولية** بنسبة 46% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م.
- ارتفعت **الرحلات الدولية** بنحو 36% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م.

	2022م	2023م	معدل التغير
ركاب الرحلات الداخلية	46.9 مليون	51.1 مليون	%9
ركاب الرحلات الدولية	41.6 مليون	60.6 مليون	%46
الرحلات الداخلية	412 ألف	421 ألف	%2
الرحلات الدولية	289 ألف	394 ألف	%36
كميات الشحن	854 ألف طن	918 ألف طن	%7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

العودة لصفحة المحتويات

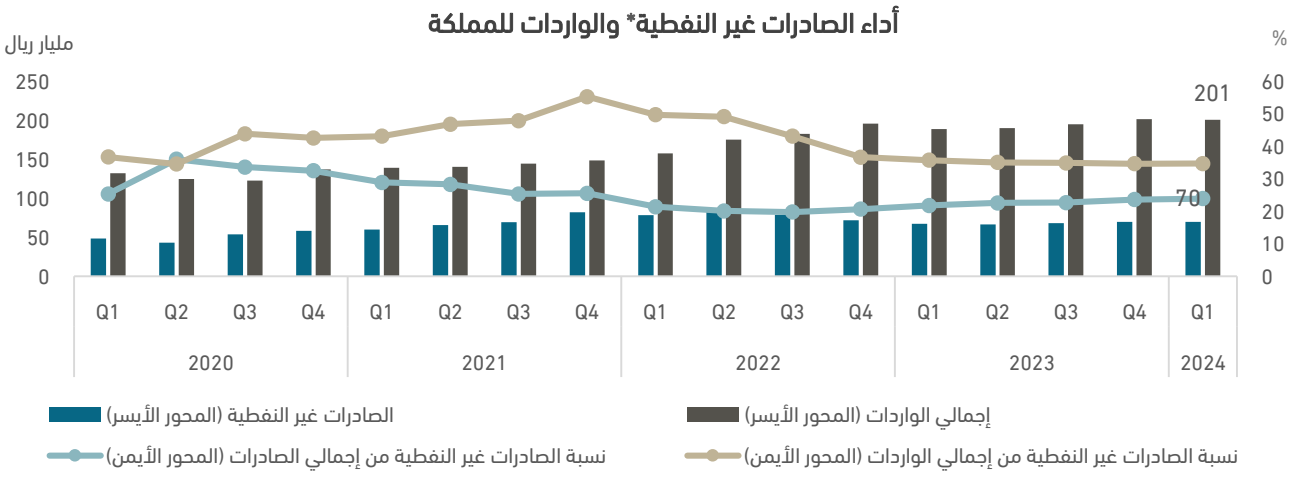

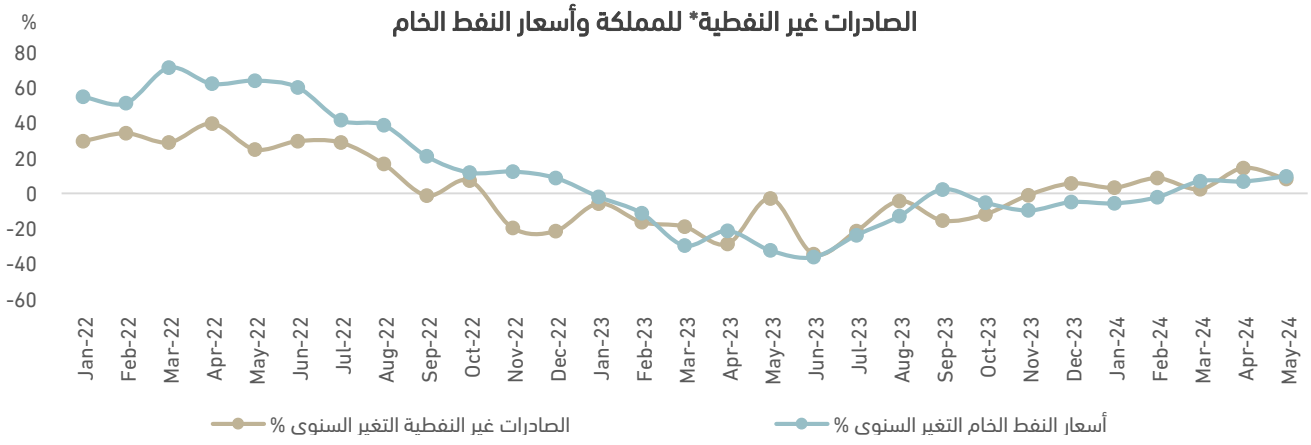

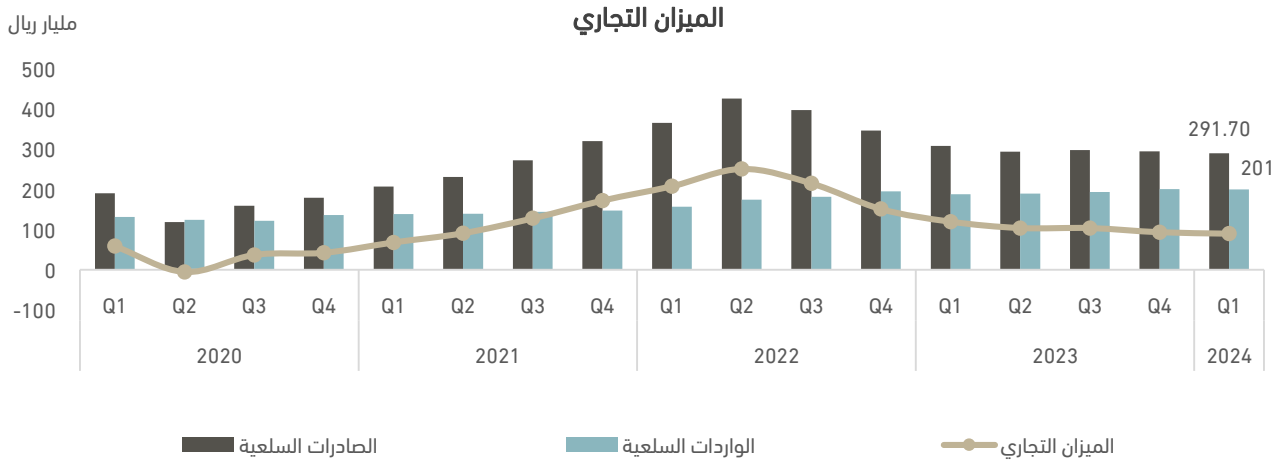

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
*الصادرات غير النفطية تشمل إعادة التصدير

العودة لصفحة المحتويات

المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)

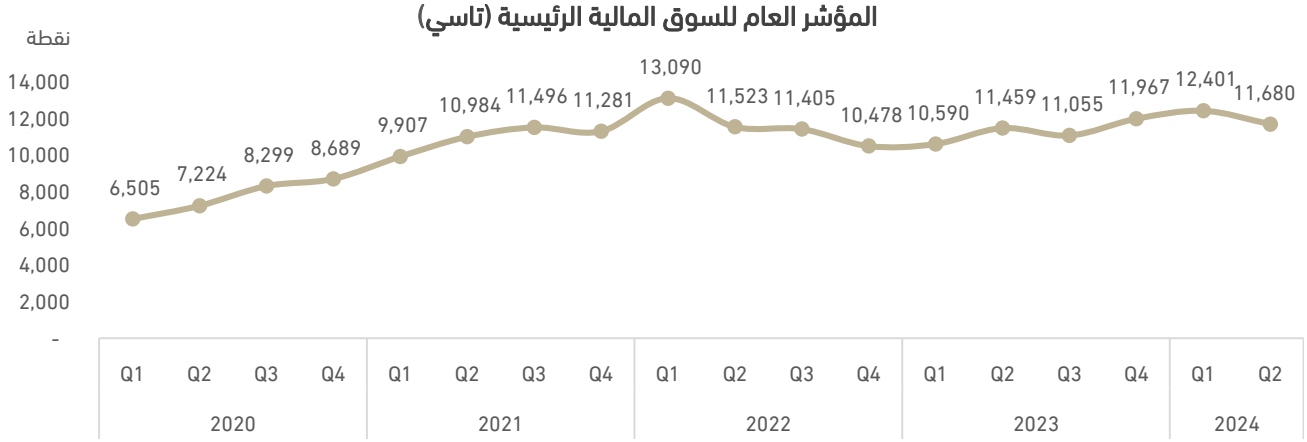

نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات الى اجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي)
الربع الثاني 2024

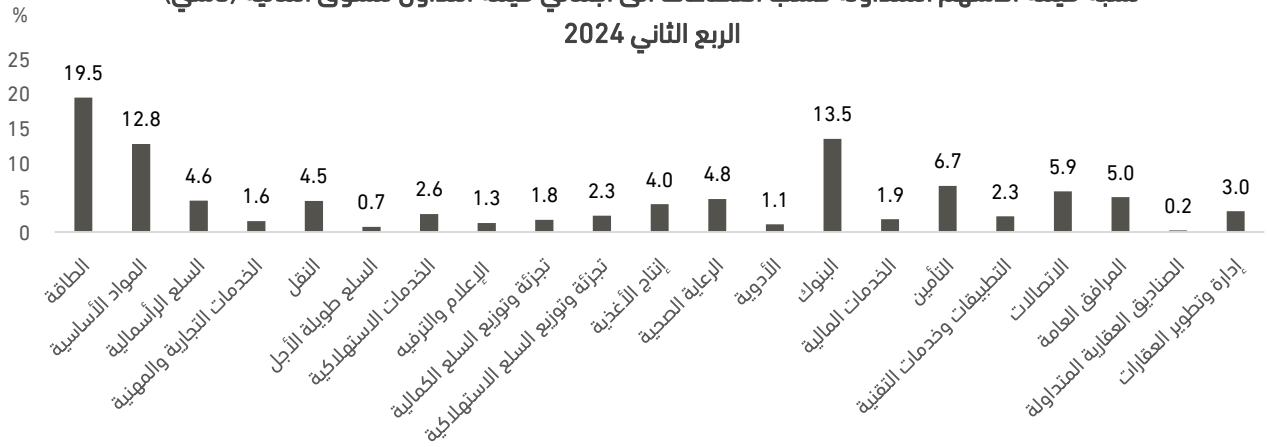

نسبة القروض من إجمالي الودائع

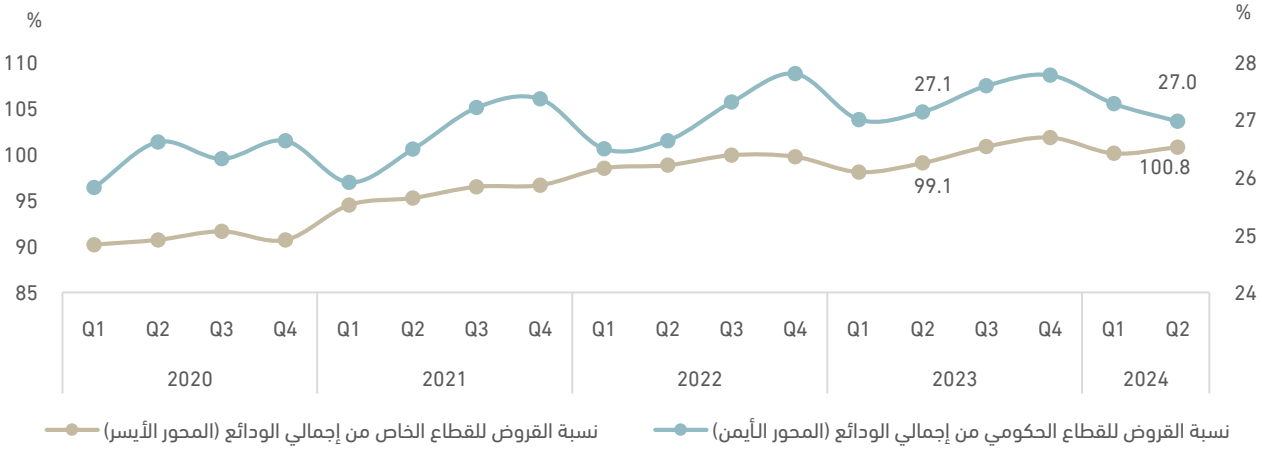

المصدر: السوق المالية السعودية "تداول"، البنك المركزي السعودي

العودة لصفحة المحتويات

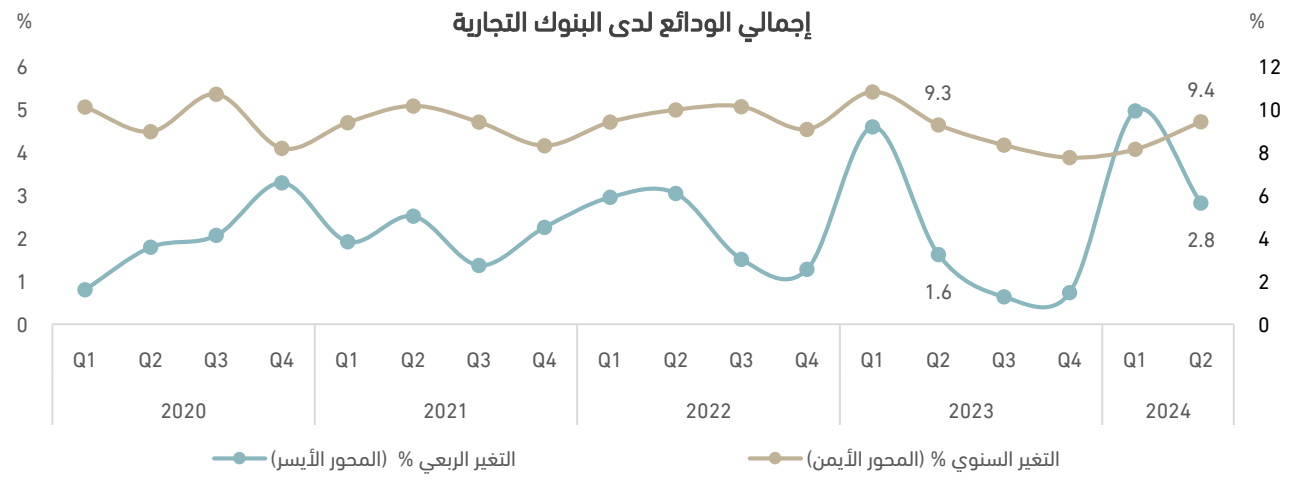

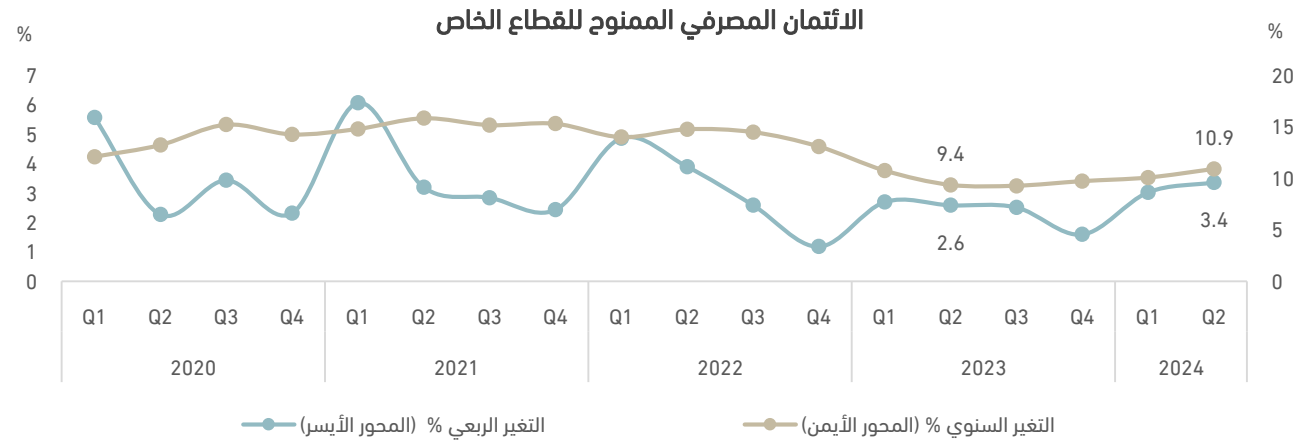

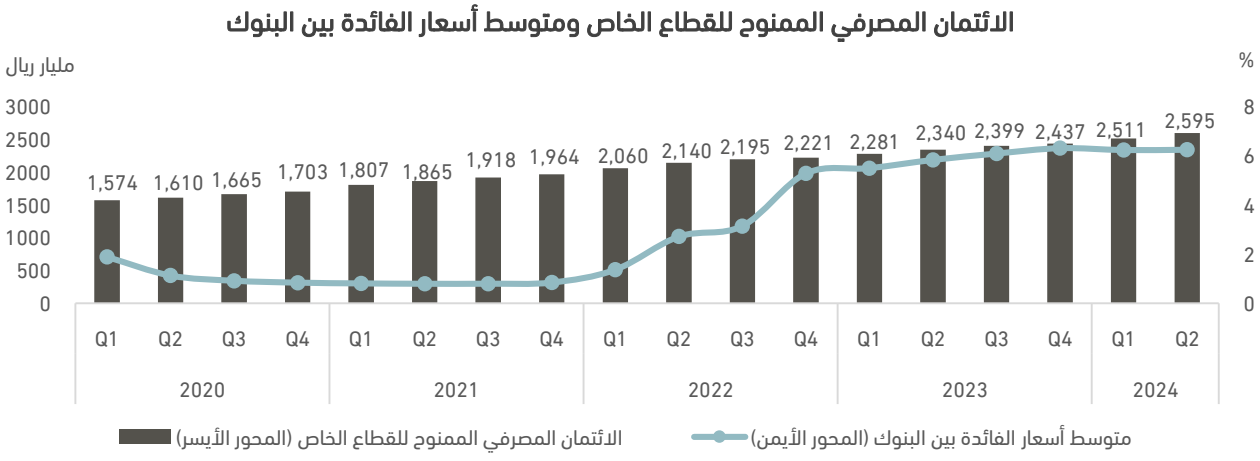

المصدر: البنك المركزي السعودي

العودة لصفحة المحتويات

إجمالي ودائع الهيئات والجهات الحكومية وشبه الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

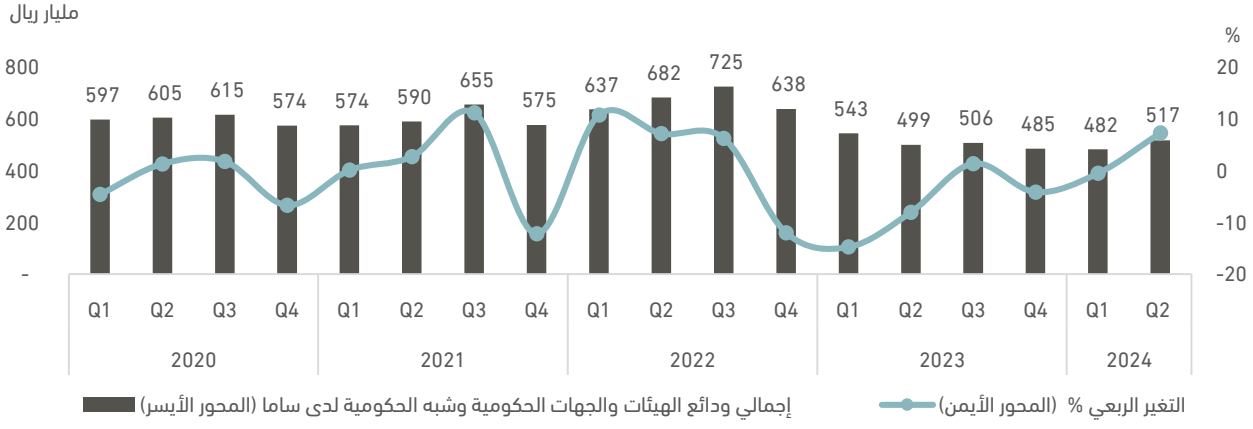

الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال

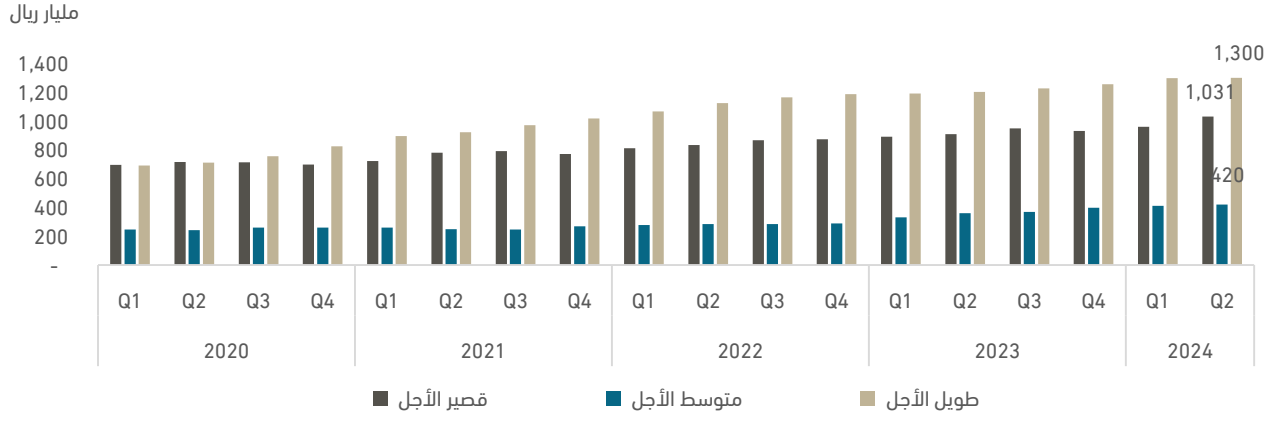

المصدر: البنك المركزي السعودي

03

تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

العودة لصفحة المحتويات

العودة لصفحة المحتويات

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: مستهدفات المملكة المرتبطة بمؤشرات الاستثمار

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030 التالية:

6.8 تريليون ريال
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م

لتكون المملكة

ضمن أكبر **15** اقتصاد على مستوى العالم
بحلول عام 2030م

من خلال

+12 تريليون ريال
ارتفاع القيمة التراكمية للاستثمارات
بحلول عام 2030م

65%
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م مقابل 40% في عام 2016م

50%
ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي
بحلول عام 2030م مقابل 16% في عام 2016م

7.0%
مستهدف معدل البطالة للسعوديين
بحلول عام 2030م

الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

1.7 تريليون ريال
مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

388 مليار ريال
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مساهمة **5.7%** في الناتج المحلي الإجمالي

2 تريليون ريال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة مساهمة **30%** في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

العودة لصفحة المحتويات

ثانياً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سجَل **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإسمي** في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعاً بنحو 7.9% على أساس سنوي ليصل إلى 318 مليار ريال؛ مدفوعاً بنمو كل من تكوين رأس المال الثابت للقطاعين الحكومي وغير الحكومي في الفترة ذاتها بمعدل 17.8% و 7.2% على التوالي. كما شهد الربع نفسه ارتفاعاً في نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لتصل إلى 31.3% مقارنة بنحو 29.1% خلال نفس الفترة من العام الماضي.

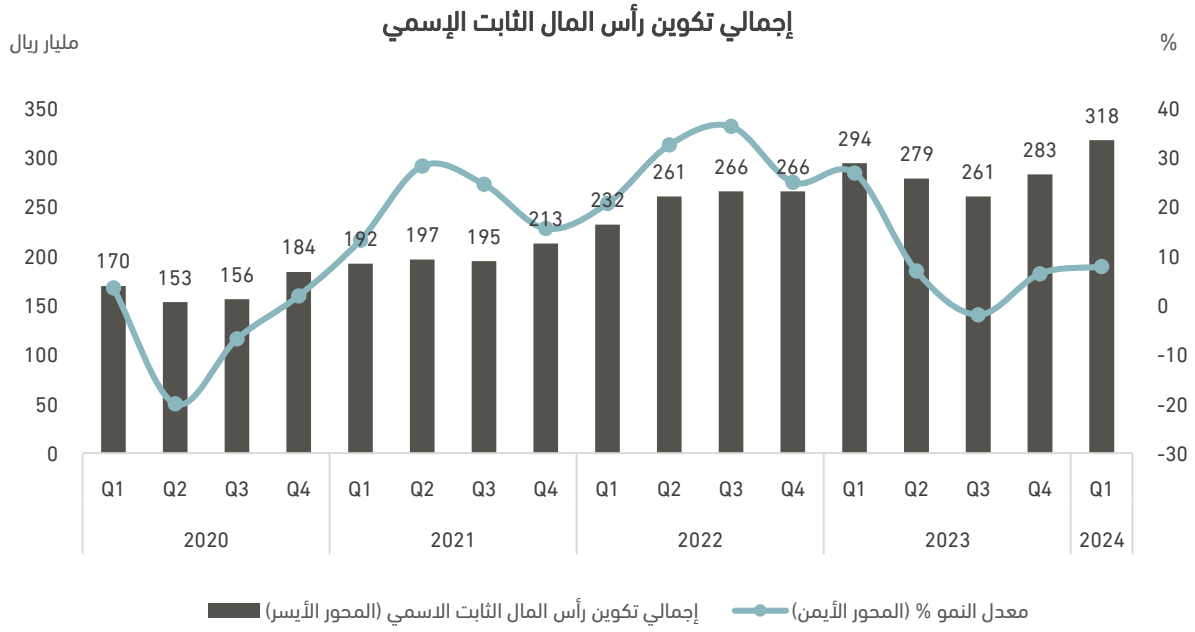

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

العودة لصفحة المحتويات

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغت **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** للمملكة في الربع الأول من العام 2024م نحو 17 مليار ريال، لتشهد ارتفاعاً بنسبة 0.6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد بلغ إجمالي قيمة التدفقات في كامل عام 2023م نحو 72.3 مليار ريال مسجلاً نمواً بنسبة 12.1% مقارنة بالعام 2022م. وذلك بعد استبعاد صفقة شركة الزيت العربية السعودية "أرامكو" مع ائتلاف بقيادة شركة "بلاك روك" للأصول الثابتة وشركة "حصانة" الاستثمارية بقيمة 58.1 مليار ريال التي تم الإعلان عنها في شهر فبراير من العام 2022م.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

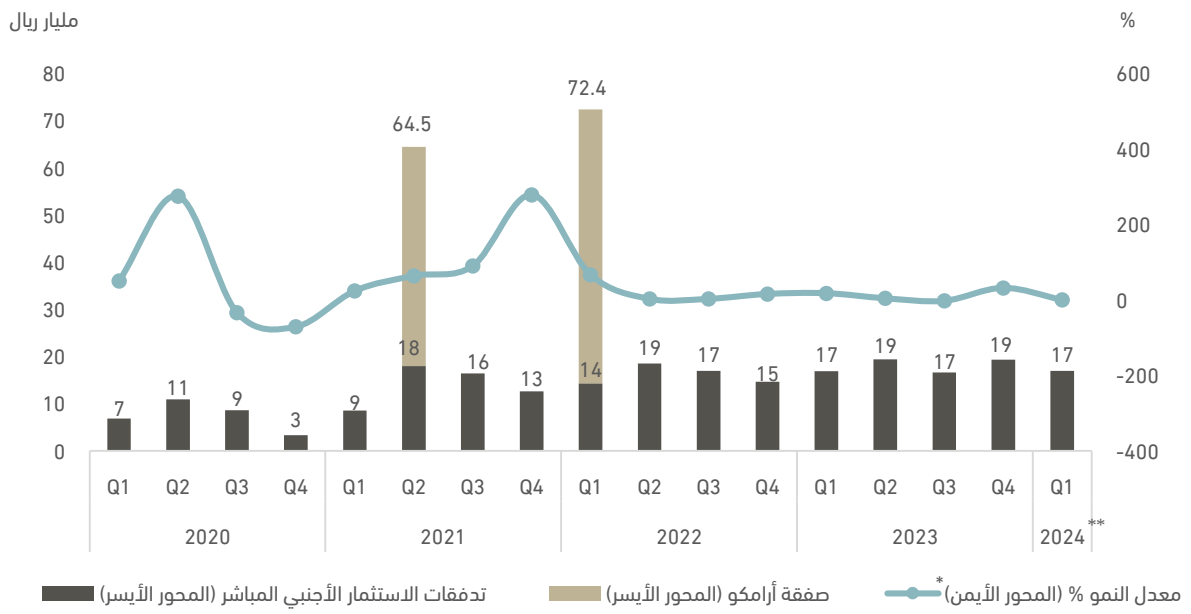

المصدر: وزارة الاستثمار

* معدل النمو بعد استبعاد صفقة أرامكو

** بيانات أولية بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2024م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

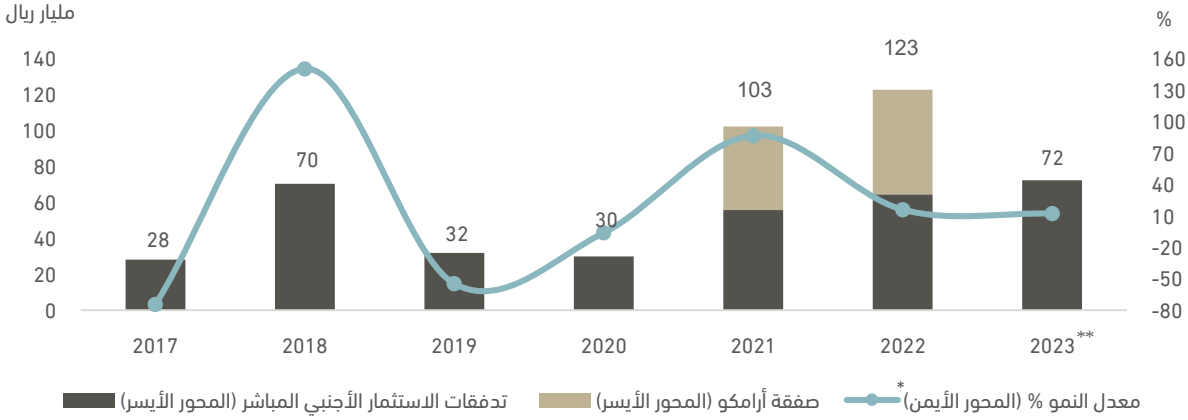

المصدر: وزارة الاستثمار

* معدل النمو بعد استبعاد صفقة أرامكو

** بيانات أولية بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

العودة لصفحة المحتويات

2.2 رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد **رصيد الاستثمار الأجنبي** المباشر للمملكة في الربع الأول من العام 2024م نمواً بنسبة 1.2% على أساس ربعي؛ ليبلغ بنهاية الفترة نحو 818 مليار ريال.

وقد شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في كامل عام 2023م نمواً بنسبة 6.1% مقارنة بالعام 2022م؛ مما يعكس ثمار الإصلاحات التي تمت خلال الفترة الماضية لتعزيز منظومة الاستثمار بالمملكة.

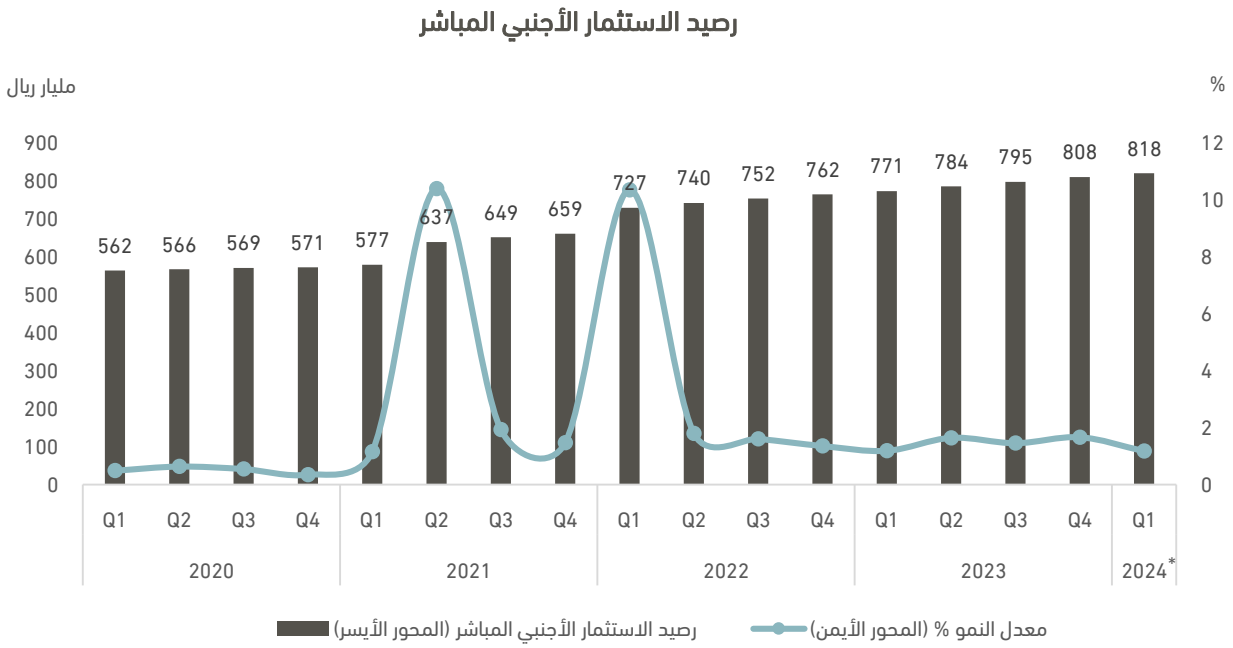

المصدر: وزارة الاستثمار

* بيانات أولية بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2024م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

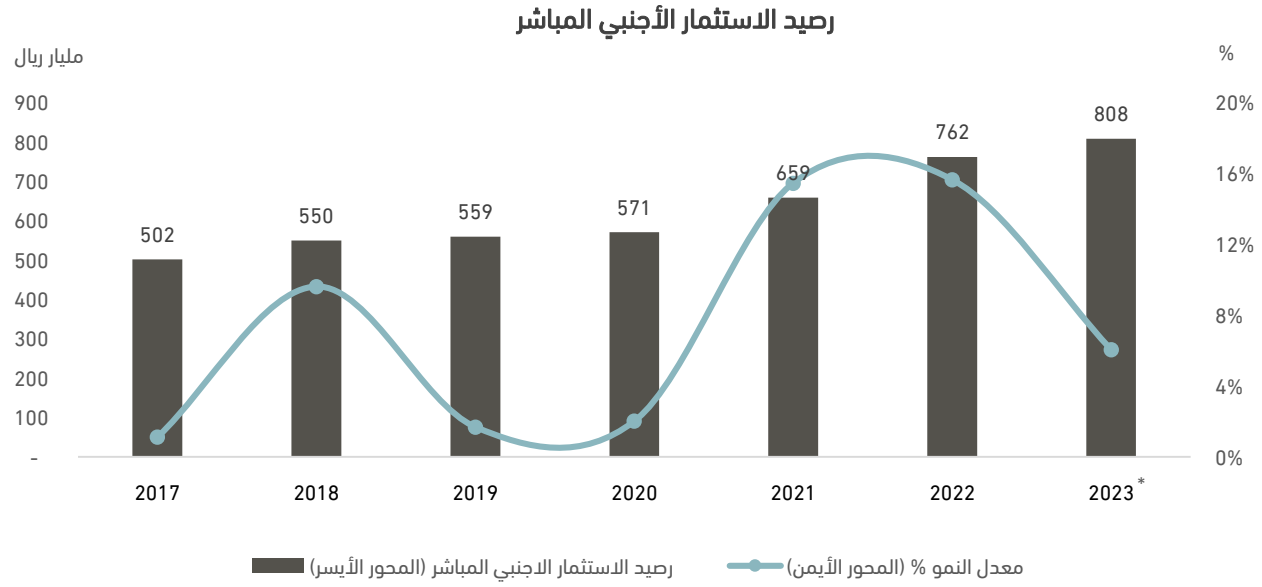

المصدر: وزارة الاستثمار

* بيانات أولية بالاعتماد على البيانات الربعية لعام 2023م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء

نظرة تحليلية على الاستثمار الجريء في المملكة

الاستثمار الجريء:

هو أحد أنواع الاستثمار الرائجة حالياً والتي تدفع المستثمرين إلى الاستثمار في مراحل الشركة المبكرة، والمتوقع لها إمكانات نمو قوية على المدى الطويل، وغالباً ما تكون إما شركات ناشئة أو في مرحلة ما قبل تحقيق الأرباح. فيقوم الاستثمار الجريء بامتلاك حصصاً قليلة في هذه الشركات وتوفير الدعم المالي والخبرة الإدارية والتكنولوجية لمساعدتها على النمو والنجاح. ويدعم رأس المال الجريء رواد الأعمال في إيجاد وتطوير نموذج الأعمال الملائم حتى يتمكنوا من طرح منتجاتهم في السوق.

ويخلق الاستثمار الجريء ميزة لكل من المستثمرين والشركات التي يتم الاستثمار فيها، حيث تحصل الشركات الناشئة على رأس المال الذي تحتاجه لبدء عملياتها، ويحصل المستثمرون على أسهم في الشركات الواعدة.

SVC
شركة السعودية للاستثمار الجريء
Saudi Venture Capital Compan

الشركة السعودية للاستثمار الجريء هي شركة استثمارية تأسست عام 2018م تابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أحد البنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني.

MAGNiTT

المنصة الأولى لبيانات رأس المال الاستثماري الجريء التي تم التحقق منها في الشرق الأوسط وإفريقيا وباكستان وتركيا وجنوب شرق آسيا.

تحتل المملكة **المرتبة الأولى** في إجمالي قيمة الاستثمار الجريء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من العام 2024م، وتُشكل حصة المملكة ما نسبته 52% من إجمالي رأس المال الجريء في المنطقة؛ ويُعزى ذلك جزئياً إلى تسجيل أربع صفقات ضخمة بقيمة 879 مليون دولار (حوالي 3.3 مليار ريال)، بالإضافة إلى دعم 114 مستثمر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام 2023م.

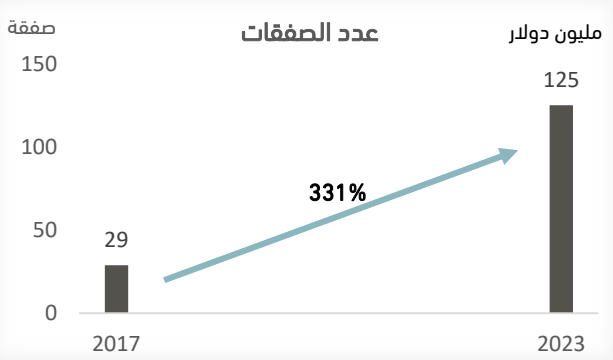

يُعد **قطاع التقنية المالية** أعلى قطاع من حيث عدد الصفقات الاستثمارية في المملكة في عام 2023م، بعدد 30 صفقة وهو ما يمثل 24% من إجمالي الصفقات في المملكة، يليه قطاع التجارة الإلكترونية وبيع التجزئة بعدد 19 صفقة.

كما استحوذت **قطاعات التقنية المالية والتجارة الإلكترونية وبيع التجزئة** على أكبر خمس صفقات بنسبة 67% من إجمالي الاستثمار الجريء في المملكة لعام 2023م:

تابي

تمارا

محركات نمو الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية:

الوصول إلى رأس المال

أدى تطوير البنية التحتية المالية في المملكة، بما في ذلك سوق الأوراق المالية، إلى زيادة إمكانية وصول شركات رأس المال الجريء إلى رأس المال. مما مكنها من القيام باستثمارات أكبر، وتوسّع وجودها في المملكة.

تحسين بيئة الأعمال

تحسّنت بيئة الأعمال في المملكة بشكل كبير واتخذت الحكومة خطوات لتبسيط عملية ممارسة الأعمال وزيادة الشفافية. وقد أدى ذلك إلى تسهيل استثمار شركات رأس المال الجريء في المملكة.

الاصلاحات الاقتصادية

نفذت المملكة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تنويع الاقتصاد، وتقليص الاعتماد على النفط، وخلق مصادر جديدة للنمو. وكان لهذه الإصلاحات تأثير كبير على صناعة رأس المال الجريء

المصدر: تقرير الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية MAGNiTT، رؤى اتجاهات المشهد الديناميكي لرأس المال الاستثماري في المملكة العربية السعودية لعام 2023م.

العودة لصفحة المحتويات

3. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الثاني من العام 2024م

حققت **التراخيص الاستثمارية** المُصدرة في الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعًا بنسبة 49.6% لتصل إلى 2,728 ترخيص مقارنةً بنحو 1,824 ترخيص بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 2,762 ترخيص في الربع الثاني من العام 2024م.

عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة*

المصدر: وزارة الاستثمار
*لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

العودة لصفحة المحتويات

وقد تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في **نشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية، ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة**، ويُشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي **80.1%** من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2024م.

ويُعد **نشاط التعدين واستغلال المحاجر الأعلى نمواً في التراخيص الاستثمارية المُصدرة** خلال الربع الثاني لعام 2024م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق وذلك بمعدل نمو بلغ 209.1%، يليه كلاً من أنشطة الخدمات الأخرى وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة بمعدل نمو بنحو 110.5% و96.3% على التوالي.

النشاط*	2023 Q2	2024 Q2	معدل النمو %
الصناعات التحويلية	279	469	68.1
المعلومات والاتصالات	161	232	44.1
الخدمات المالية والتأمين	24	15	-37.5
التشييد	558	737	32.1
الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	11	8	-27.3
الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية	214	318	48.6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	92	111	20.7
التعدين واستغلال المحاجر	11	34	209.1
تعليم	22	41	86.4
الفنون والترفيه والاستجمام	17	30	76.5
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	28	32	14.3
النقل والتخزين	67	129	92.5
العقارات	28	44	57.1
نشاط خدمات الإقامة والطعام	150	216	44.0
تجارة الجملة والتجزئة	109	214	96.3
أنشطة الخدمات الأخرى	19	40	110.5
إمدادات المياه؛ الصرف الصحي وإدارة النفايات	17	26	52.9
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	16	31	93.8
الإدارة العامة والدفاع	1	1	0.0
الإجمالي	1,824	2,728	49.6

المصدر: وزارة الاستثمار
*لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

العودة لصفحة المحتويات

وبالنظر إلى **الوضع القانوني للشركات** التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الثاني من العام 2024م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة لشركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يُقارب **1,890 ترخيص**، وسجّلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي **604 ترخيص**، بينما توزعت بقية التراخيص على أنواع الشركات الأخرى بنحو **268 ترخيص**.

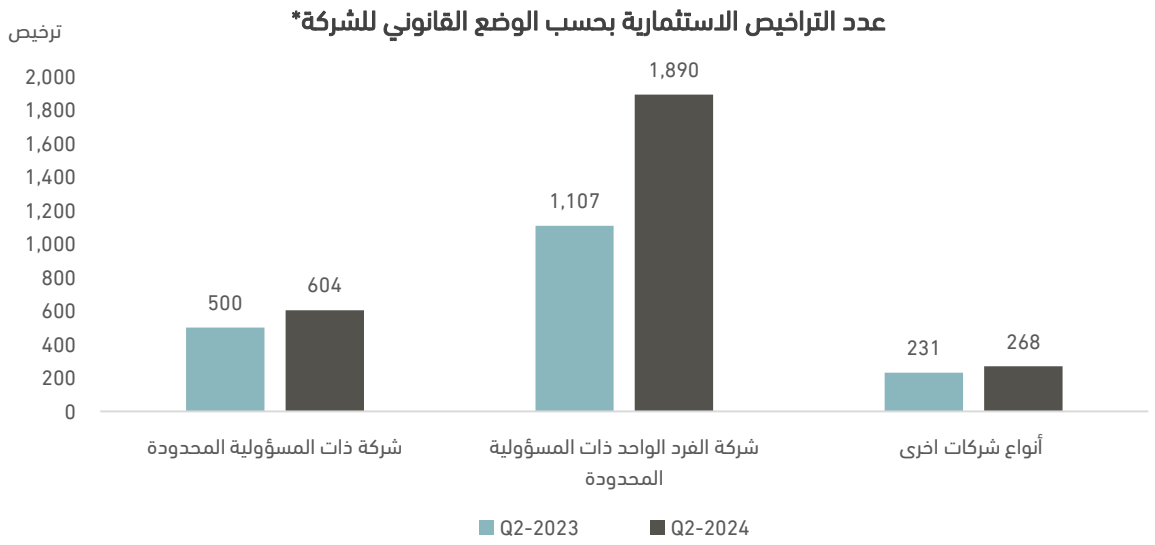

وعلى جانب **توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول**، تأتي **مصر** كأعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الثاني من العام 2024م بعدد 789 ترخيص، تليها **الهند** بعدد 264 ترخيص، وفي المرتبة الثالثة **اليمن** بعدد 251 ترخيص، في حين تأتي **باكستان** في المرتبة الرابعة بعدد 168 ترخيص، **وسوريا** في المرتبة الخامسة بعدد 141 ترخيص.

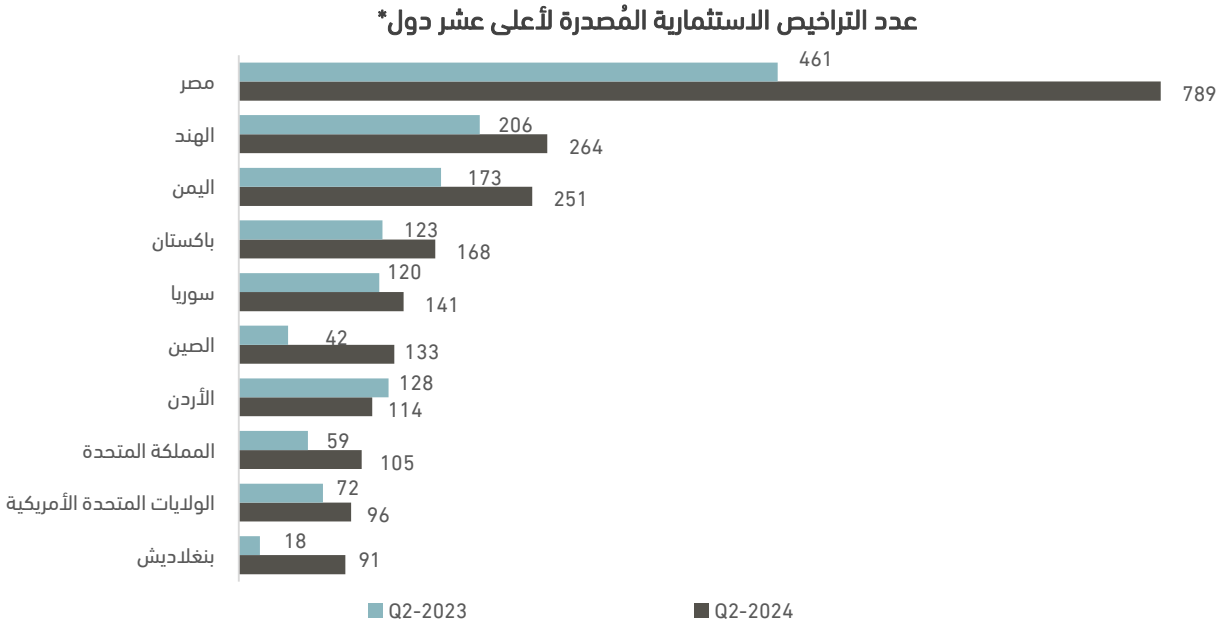

المصدر: وزارة الاستثمار
* تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري
الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات.

العودة لصفحة المحتويات

ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

حققت المملكة العربية السعودية تقدم في عدد من المؤشرات الدولية والتي تعكس متانة أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، كما استقر ترتيب المملكة في مراتب متقدمة لعدد من المؤشرات ومن أبرزها:

التصنيف الائتماني للمملكة - موديز
A1
مع نظره مستقبلية إيجابية
المصدر: موديز، مايو 2024م

التصنيف الائتماني للمملكة – فيتش
A+
مع نظرة مستقبلية مستقرة
المصدر: فيتش، فبراير 2024م

التصنيف الائتماني للمملكة - ستاندرد آند بورز
A/A-1
مع نظرة مستقبلية مستقرة
المصدر: S&P، مارس 2024م

مؤشر الثقة في الحكومة
1
من 28
المصدر: Edelman، 2024م

مؤشر الشراكات بين القطاعين العام والخاص
1
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

إجمالي قيمة الاستثمار الجريء
1
بين دول منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا
المصدر: SVC،النصف الأول 2024م

مؤشر ثقة المستهلك للاستثمار
1
من 22
المصدر: IPSOS، مايو 2024م

مؤشر ثقة المستهلك
1
من 22
المصدر: IPSOS، مايو 2024م

مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية
2
من G20
المصدر: ITU، 2024م

مؤشر تطوير وتطبيق التكنولوجيا
2
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

تصنيف التنافسية العالمية – الأمن السيبراني
2
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال لعام 2023م
3
من 49
المصدر: تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال، 2024م

مؤشر الثقة في الأعمال
4
من 28
المصدر: Edelman، 2024م

مؤشر إيدلمان للثقة
5
من 28
المصدر: Edelman، 2024م

مؤشر البنية التحتية الصحية
6
من 64
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
7
من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2023م

مؤشر تطور حجم التجمعات
8
من 132
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2023م

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة على مستوى دول العشرين لعام 2024م
9
من 20
المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م

العودة لصفحة المحتويات

السوق المالية السعودية - تداول
المرتبة 9 بين العالم من حيث القيمة السوقية

المصدر: تداول، يوليو 2024م

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
10 من 132

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2023م

سياسات وثقافة ريادة الأعمال
11 من 132

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2023م

تصنيف التنافسية العالمية - الكفاءة الحكومية
12 من 67

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2024م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية - كفاءة الأعمال
12 من 67

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2024م

مؤشر بيئة الأعمال
15 من 132

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2023م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية – الأداء الاقتصادي
15 من 67

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2024م

مؤشر تصنيف التنافسية العالمية - العام
16 من 67

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2024م

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للمملكة على مستوى دول العالم لعام 2023م
19 من 188*

المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م

مؤشر جودة الحياة
20 من 64

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
20 من 132

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2023م

مؤشر المدن الذكية (الرياض)
25 من 142

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2024م

مؤشر السعادة العالمي
28 من 143

المصدر: تقرير السعادة العالمي، 2024م

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية
30 من 64

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

مؤشر الاستعداد للمستقبل
30 من 64

المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة، 2023م

*باستثناء مجموعات الدول حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

العودة لصفحة المحتويات

رابعاً: الجهود الداعمة لبيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

1.أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار

استمراراً للجهود المتواصلة في سبيل دعم البيئة الاستثمارية في المملكة وتحسين تجربة المستثمر، **حققت وزارة الاستثمار العديد من الإنجازات خلال الربع الثاني لعام 2024م، ومن أبرزها:**

- أصدرت **57 ترخيصاً** لمقرات إقليمية بمعدل نمو بنحو 84% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق 2023م.
- تعاملت الوزارة مع **4,709 طلب** للحصول على تأشيرة زيارة مستثمر والتي تُمنح للمستثمرين من خارج المملكة لتمكينهم من زيارة المملكة واستكشاف الفرص الاستثمارية بها.
- قدمت الوزارة أكثر من **58 ألف خدمة** عبر منصتها الإلكترونية لتشهد نمواً بنحو 31% مقارنة بعدد الخدمات المقدمة خلال نفس الفترة من العام السابق.
- معالجة **38 تحدي** من التحديات التي تواجه المستثمرين تشمل تحديات تشريعية وإجرائية.
- تقديم أكثر **من 61 ألف خدمة** من خلال مراكز الاتصال.
- تقديم أكثر من **25 ألف خدمة** من خلال مراكز الخدمة الشاملة بمعدل نمو بنحو 146% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2023م.

- الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين عبر الموقع الإلكتروني

2. الفعاليات المشاركة بها وزارة الاستثمار في الربع الثاني من العام 2024م

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات، حيث نظمت وشاركت **في 6 فعاليات محلية ودولية خلال الربع الثاني من العام 2024م** في مختلف المجالات الاستثمارية. كما شاركت الوزارة في العديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول، واستضافت فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتعزيز العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.

العودة لصفحة المحتويات

فعالية استثمر في البيت السعودي
مجال التركيز: الاستثمار

7 مايو 2024م
لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية

يُمثل هذا الحدث منصة للتعاون وتعزيز الشراكات من خلال استكشاف الفرص الاستثمارية ومجالات التعاون، وتمكين القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي بما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.

مبادرة المستقبل العظيم
مجال التركيز: التجارة والاقتصاد

14 مايو 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يسلّط معرض المستقبل العظيم الضوء على آلية الاستفادة من تجربة المملكة المتحدة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويستهدف المعرض خلق الفرص الاستثمارية، وتعزيز التواصل بين كبار صناع القرار الحكوميين وقطاع الأعمال لإقامة علاقات طويلة الأمد بين القطاعات المختلفة في كلا البلدين.

منتدى الاستثمار- رؤية السعودية اليابانية 2030
مجال التركيز: الاستثمار

21 مايو 2024م
طوكيو، اليابان

استعرض المنتدى سبل تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين البلدين، بما يدعم تنمية الاستثمارات النوعية وتمكين القطاع الخاص، وذلك من خلال استكشاف الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات في ضوء رؤية المملكة 2030.

العودة لصفحة المحتويات

المؤتمر الاقتصادي والاستثماري لدول مجلس التعاون الخليجي والآسيوي
مجال التركيز: الاستثمار

28 مايو 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف المؤتمر إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول من خلال استكشاف مجالات الاستثمار والفرص المتاحة في ضوء رؤية السعودية 2030.

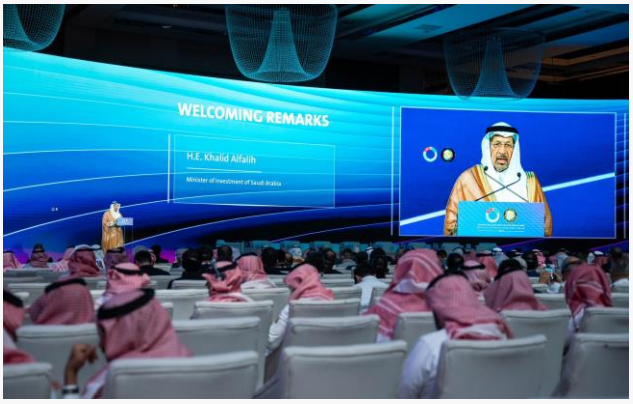

المنتدى الاستثماري لدول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى
مجال التركيز: الاستثمار

29 مايو 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

استعرض المنتدى سبل تعزيز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، بما يدعم تمكين القطاع الخاص ونمو القطاعات النوعية، وذلك من خلال استكشاف الفرص الاستثمارية في القطاعات النوعية والواعدة.

اجتماع الطاولة المستديرة السعودية والبرازيلية
مجال التركيز: القطاع المالي

3 يونيو 2024م
الرياض، المملكة العربية السعودية

يهدف اجتماع الطاولة المستديرة إلى تطوير التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين، إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة وآلية الاستفادة منها.

العودة لصفحة المحتويات

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية، حيثُ تلعب تشريعات الاستثمار دوراً حاسماً في تعزيز البيئة الاستثمارية وجذب رؤوس الأموال إلى المملكة العربية السعودية.

- **أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار**

تنظيمات الهيئات الثقافية 1445م

تم تنظيم كلاً من: هيئة الأدب والنشر والترجمة، وهيئة المتاحف، وهيئة التراث، وهيئة الأفلام، وهيئة المكتبات، وهيئة فنون العمارة والتصميم، وهيئة الموسيقى، وهيئة المسرح والفنون الأدائية، وهيئة الفنون البصرية، وهيئة فنون الطهي، وهيئة الأزياء. حيث تتولى الهيئات الثقافية مسؤولية إدارة القطاع الثقافي السعودي بمختلف تخصصاته، وتنظيم قطاعها في المملكة وتطويره والنهوض بمقوماته مما يعكس التنوع الثقافي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجالات ذات العلاقة.

النظام الموحد للنقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1445هـ

يهدف النظام إلى تنظيم النقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحسين البيئة التنظيمية، وتسهيل الإجراءات، والرفع من مستوى السلامة على الطرق وتسهيل حركة النقل. كما يُحسِّن من جودة الخدمات، وجذب العديد من الاستثمارات.

العودة لصفحة المحتويات

سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار خلال الربع الثاني من العام 2024م

1. مبادرة رواد الاستدامة

أطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط **مبادرة برنامج رواد الاستدامة** في الرياض، حيثُ تُسلط المبادرة الضوء على مشهد الاستدامة في جميع أنحاء المملكة من خلال تعزيز التعاون بين الشركات الرائدة عبر القطاعات الحيوية، كما تُعد هذه المبادرة جزءًا لا يتجزأ من نهج المملكة الشامل لمواجهة التحديات البيئية وتسريع انتقالها نحو اقتصاد أخضر بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، وتأتي مبادرة رواد الاستدامة تأكيداً على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في المملكة بما يتماشى مع أهداف المملكة الطموحة والأهداف العالمية ذات العلاقة بالالتزام بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

2. مبادرة "ذا لاب"

أطلقت هيئة الأزياء **مبادرة "ذا لاب"** بالتعاون مع مدينة محمد بن سلمان غير الربحية (مدينة مسك) في العاصمة الرياض، ويعد "ذا لاب" أول إستوديو من نوعه في المملكة، وتستهدف المبادرة الارتقاء بصناعة الأزياء في المملكة من خلال تزويد المصممين والمصممات التدريب المناسب والموارد اللازمة لتبسيط عملية التصنيع، كما تسعى المبادرة إلى إنشاء منظومة تعزز من الفرص الاستثمارية في صناعة الأزياء وتضمن ازدهارها.

3. مبادرة المستقبل العظيم

تُعد أحد **مبادرات مجلس الشراكة الاستراتيجي السعودي البريطاني** لتعزيز التعاون وتنمية الشراكات الاقتصادية المتبادلة في 13 قطاعاً حيوياً وواعداً، كما يعتبر مُلتقى لتبادل الخبرات النوعية، والاطلاع على أحدث الممارسات في القطاعات ذات الأولوية والواعدة، وتُسهم المبادرة في تعزيز حجم التبادل التجاري بين الدولتين. كما تجدر الإشارة إلى أن المبادرة تصاحبها فعاليات بمشاركة الشركات الأكثر إبداعاً وابتكاراً؛ لتعزيز الشراكة في المجالات الواعدة والناشئة بين الدولتين.

4. مؤتمر الاستثمار العالمي

وقعت الهيئة السعودية لتسويق الاستثمار اتفاقية مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار، لاستضافة **مؤتمر الاستثمار العالمي** بنسخته الثامنة والعشرين خلال نوفمبر 2024م في الرياض, في إطار حرص المملكة على قيادة التحول الرقمي والاستدامة والتعاون العالمي في قطاع الاستثمار، مما يؤكد على أهمية موقع المملكة بصفته مركز استثمار عالمي للترويج لبيئة الأعمال الواعدة في المملكة، بالإضافة إلى مناقشة قضايا التنمية الاقتصادية وفرص الاستثمار المختلفة حول العالم. ويُعد المؤتمر منصة حوار عالمية تجمع نخبة من القادة وكبار المستثمرين وأصحاب المصلحة المعنيين من مختلف أنحاء العالم لمناقشة اتجاهات وفرص الاستثمار العالمية وتحفيز الاستثمار في عدد من القطاعات المحلية والعالمية.

5. فعاليات "أسبوع التمويل"

نظمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" فعاليات **"أسبوع التمويل"** بالتعاون مع البنوك السعودية في شهر مايو 2024م، مع تسليط الضوء على أبرز المبادرات والبرامج التمويلية التي تُسهم في دعم رواد الأعمال وتعزز نمو مشاريعهم وتوسعها. كما يستضيف "أسبوع التمويل" في مجالس دعم المنشآت مجموعة من أبرز الخبراء المعنيين بمجال تمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتتضمن فعاليات الأسبوع حضور أكثر من 43 جهة حكومية وتمويلية لعرض خدماتهم ومبادراتهم ومنتجاتهم التمويلية أمام أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وروّاد الأعمال.

04

لمحة استثمارية عن قطاع التعليم
في المملكة العربية السعودية

العودة لصفحة المحتويات

العودة لصفحة المحتويات

تسعى المملكة لتنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات في العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، حيث عملت المملكة من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية تتمثل برؤية السعودية 2030 على إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية والمبادرات والبرامج التي تهدف إلى تمكين وتطوير هذه القطاعات. ويمثل قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وذلك من خلال سعي المملكة إلى تعزيز هذا القطاع عبر تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية مبتكرة وجاذبة للاستثمار فيه، حيث لا يقتصر الاستثمار في قطاع التعليم على بناء المدارس والجامعات فقط بل يشمل أيضًا تطوير المناهج، تدريب المعلمين، ودعم البحث العلمي. إذ يُعد التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأحد أهم القطاعات التي تسهم في رفع جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة من خلال السعي نحو توفير بيئة تعليمية بمعايير عالمية.

العودة لصفحة المحتويات

أولاً: قطاع التعليم ورؤية السعودية 2030

يُعد قطاع التعليم من أهم القطاعات التي تحظى بالاهتمام والأولوية في برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، حيث تهدف المملكة من خلال رؤيتها الطموحة إلى تنمية قدرات مواطنيها وتزويدهم بالمعارف والمهارات وتحقيق تحول شامل في نظام التعليم، لما له دور مهم وفعال في بناء المجتمع وتقدمه اقتصادياً واجتماعياً، ولذلك تضمنت برامج الرؤية على **برنامج تنمية القدرات البشرية**، لتعزيز وتطوير المهارات الفنية والمهنية وتمكين الإبداع والابتكار في مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمة، بالشكل الذي يلبي متطلبات سوق العمل السعودي والعالمي في الوقت الراهن والمستقبل.

ومن الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بقطاع التعليم ما يلي:

- تطوير نظام التعليم لتلبية متطلبات واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية.
- تعزيز مشاركة المجتمع في التعليم والتعلم.
- ضمان التعليم لجميع فئات المجتمع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تمكين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- رفع جودة وفاعلية البحث العلمي والابتكار.
- تطوير منظومة الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية.

المصدر: رؤية السعودية 2030، وزارة التعليم

العودة لصفحة المحتويات

كما يستند عمل قطاع التعليم ضمن برنامج تنمية القدرات البشرية على ثلاثة ركائز رئيسية تعكس المراحل الرئيسية لرحلة تنمية القدرات البشرية، وهي:

- تطوير أساس تعليمي مرن ومتين للجميع.
- الإعداد لسوق العمل المستقبلي محلياً وعالمياً.
- إتاحة فرص التعلم مدى الحياة.

كما يمكن تقسيم إطار تنمية القدرات البشرية إلى ما يلي:

القيم والسلوكيات:
تعد جزء أساسي لتنمية القدرات البشرية، حيث حدد البرنامج عدد من القيم، ومنها: الانتماء الوطني، التسامح، الوسطية، الانضباط والاتقان وغيرها.

المهارات الأساسية:
تتضمن على ثلاث قدرات أساسية كحد أدنى لتعلم مهارات المستقبل، وهي: الحساب، القراءة والكتابة، والمهارات الرقمية.

مهارات المستقبل:
تتضمن ثلاث مهارات أساسية لازمة لضمان جاهزية القدرات البشرية لسوق العمل في المستقبل، وهي:

- **مهارات التفكير العُليا**، مثل: مهارات التفكير الإبداعي والتحليل الناقد.
- **المهارات الاجتماعية والعاطفية**، مثل: مهارات العمل الجماعي، وتقبل الأخرين واحترام الثقافات.
- **المهارات العلمية والبدنية**، مثل: المهارات الرقمية المواكبة للتقنيات الجديدة، ومهارات الحفاظ على الصحة واللياقة.

العودة لصفحة المحتويات

ويتضمن برنامج تنمية القدرات البشرية على العديد من مؤشرات الأداء المتعلقة بقطاع التعليم والتي يستهدف تحقيقها بحلول العام 2025م، ومنها ما يلي:

- التحاق **40%** من أطفال المملكة برياض الأطفال.
- إدراج 6 جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة على مستوى العالم.
- تحقيق المملكة المرتبة 45 في مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي على مستوى 157 دولة.
- رفع نسبة توطين الوظائف التي تتطلب مهارات عالية بنحو **40%**.

مؤشرات الأداء	خط الأساس	المستهدف
نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال	**%21 في عام 2019**	**%40 في عام 2025**
عدد الجامعات السعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً	**3 في عام 2019**	**6 في عام 2025**
ترتيب المملكة في مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي	**84 من أصل 174 في عام 2020**	**45 من أصل 157 في عام 2025**
نسبة التوطين في الوظائف عالية المهارات	**%32 في عام 2020**	**%40 في عام 2025**

المصدر: رؤية السعودية 2030، وزارة التعليم، الوثيقة الإعلامية لبرنامج القدرات البشرية 2021-2025م

العودة لصفحة المحتويات

ثانياً: أبرز المبادرات المتعلقة بقطاع التعليم في المملكة

مبادرة دعم البحث العلمي والتطوير في الجامعات

أطلقت وزارة التعليم هذه المبادرة للإسهام في دفع عجلة البحث والتطوير بالجامعات السعودية، وخلق ديناميكية جديدة في دعم البحوث التي تسهم في رفع الناتج المحلي والاقتصاد الوطني.

مبادرة المكتبة الرقمية السعودية

عملت وزارة التعليم على تطوير عمل مكتبة رقمية بهدف توفير بيئة علمية وبحثية ميسرة، وتمكن الباحثين من الاستفادة من البحوث المنشورة في مجلات علمية عالمية عالية المستوى.

مبادرة ريادي

تسعى المبادرة التي أُطلقت في عام 2020م، للتثقيف بريادة الأعمال والاستثمار في التعليم العام والجامعي، كما أنها تعمل على تأسيس بنية تحتية متمكنة في قطاع التعليم للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستمرار في تحقيق مبدأ تساوي الفرص بين الجنسين في التعليم والتعلّم.

مبادرة الإرشاد المهني في المدارس

هي مبادرة تم تدشينها من قبل كل من وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية في عام 2023م، حيث تهدف المبادرة إلى موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وتمكين الطلاب والطالبات من التعرف على مهارات ومتطلبات السوق الحالية والمستقبلي.

مبادرة الشركات الناشئة الجامعية

تسهم هذه المبادرة في خلق بيئة تمكن أصحاب المشاريع والأفكار الإبداعية في جامعات المملكة من تحويل أفكارهم إلى شركات ناشئة عن طريق تقديم الدعم المادي والتوجيهي خلال مراحل متعددة.

مبادرة فرصة عمل لكل خريج

تهدف هذه المبادرة إلى توفير فرص وظيفية لخريجي وخريجات المؤسسة من الكليات التقنية والمعاهد الصناعية وربطهم بسوق العمل.

المصدر: رؤية السعودية 2030، وزارة التعليم، الوثيقة الإعلامية لبرنامج القدرات البشرية 2021-2025م

العودة لصفحة المحتويات

حقق قطاع التعليم منجزات نوعية في تطوير منظومة التعليم تحت مظلة رؤية السعودية 2030، ومن أهم هذه الإنجازات ما يلي:

- التوسع في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال **التحاق أكثر من 400 ألف طفل وطفلة** في عام 2023م، حيث تجاوز مؤشر الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال مستهدف العام 2023م والبالغ نحو 32%، محققاً نحو 35%.
- تطوير المناهج والخطط الدراسية.
- استقطبت المملكة استثمارات أجنبية نوعية في قطاع التعليم، حيث تم **استقطاب 13 شركة تعليمية في قطاع التعليم العام الأهلي**.
- إتاحة **الفرصة للجامعات العالمية المتميزة لإنشاء فروع لها في المملكة العربية السعودية**، وتشجيع الاستثمار والتوسع في التعليم الجامعي، حيث سيتم افتتاح جامعات عالمية في المملكة.
- **تحقيق 4 جامعات سعودية** ضمن أفضل الجامعات تسجيلاً لبراءات الاختراع من بين 100 جامعة على مستوى العالم.
- تعزيز موقع المملكة في التنافسية العالمية بتحقيق الجامعات السعودية مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية، وذلك نتيجة اهتمام ودعم المملكة بقطاع التعليم العالي وتمكين البحوث والابتكار، **حيث ارتفع عدد الجامعات السعودية ضمن التصنيفات التالية:**

تصنيف شنغهاي (SHANGHAI RANKING)

7 جامعات ← إلى ← 12 جامعة

تصنيف التايمز (THE WORLD UNIVERSITY RANKINGS)

15 جامعة ← إلى ← 21 جامعة

تصنيف (QS) (QS WORLD UNIVERSITY RANKINGS)

14 جامعة ← إلى ← 16 جامعة

المصدر: تقرير إنجازات برنامج تنمية القدرات البشرية لعام 2023م، التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023م.

العودة لصفحة المحتويات

أثمر اهتمام ورعاية المملكة بقطاع التعليم إلى وصول أبناءها وبناتها إلى قدرات ومهارات تنافسية عالمية، وتسجيل المملكة تقدم ملحوظاً في المؤشرات العالمية للتعليم، **حيث تقدمت في ما يلي:**

16 درجة

التقدم في **مؤشر الرياضيات ومؤشر العلوم وفق نتائج برنامج التقييم الدولي للطالب (PISA)** الصادر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

19 درجة

التقدم في **نتائج اختبار الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (PIRLS)**، الصادر من المنظمة الدولية لتقييم التحصيل التربوي (IEA).

كما حصل طلاب وطالبات المملكة على حوالي 105 جائزة وميدالية عالمية متميزة خلال مشاركتهم في المسابقات الإقليمية والدولية، والتي تشمل العديد من التخصصات، مثل: الرياضيات والفيزياء والكيمياء والمعلوماتية والعلوم، ومن أبرزها معرض ريجينيرون الدولي للعلوم والهندسة **"آيسف 2023م"**، والمعرض الدولي للاختراعات والابتكارات والتقنية **"آيتكس 2023م"**، إضافة إلى **15مشاركة دولية وإقليمية أخرى**.

21 ميدالية ذهبية

20 ميدالية فضية

11 ميدالية برونزية

53 جائزة خاصة وشهادة تقدير

المصدر: تقرير إنجازات برنامج تنمية القدرات البشرية لعام 2023م، التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023م.

العودة لصفحة المحتويات

إطلاق التصنيف السعودي العالمي لمؤسسات التعليم العالي "صقر"، والذي يهدف إلى تعزيز التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي، والتميز المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، ورفع مستوى الجودة والتميز في العملية التعليمية، والمواءمة مع سوق العمل وتمكين المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، وتحفيز الأبحاث والتطوير والابتكار.

تأسيس وتطوير التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني من **خلال "منصة مدرستي"** والتي أصبحت من أفضل أربعة نماذج للتعليم عن بعد على مستوى العالم.

من خلال مبادرة الشركات الناشئة الجامعية، والتي تعد أحد مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية، **خرجت منشآت بالتعاون مع حاضنة أعمال جامعة القصيم نحو 25 شركة ناشئة**، من خلال دعمهم في تحويل مشاريعهم الجامعية إلى مشاريع ريادية مؤهلة لدخول السوق والحصول على الفرص الاستثمارية.

تم إنشاء 8 مدارس عالمية في منطقة الرياض وهي: مدرسة بيتشهول الرياض، مدرسة كينجز كوليدج الرياض، مدرسة ون ورلد العالمية، مدرسة داوون هاوس الرياض، مدرسة الدينهام، مدرسة أس-إي-كي العالمية، مدرسة باكسوود، مدرسة أر جي اس العالمية.

العودة لصفحة المحتويات

حصلت 5 جامعات عالمية تحتل مراتب متقدمة وفق تصنيف كيو اس العالمي على رخصة المستثمر الأجنبي تمهيداً لافتتاح فروعها في المملكة، حيث تعتزم هذه الجامعات على تقديم برامج الماجستير والبكالوريوس في المجالات ذات الأولوية وفق رؤية السعودية 2030، وهي: كلية الجراحين الملكية في أيرلندا (أر سي إس أي)، جامعة ستراثكلايد، جامعة ولونق قونق، جامعة أي إي، جامعة ولاية أريزونا.

UNIVERSITY OF WOLLONGONG AUSTRALIA

Arizona State University

RCSI
ROYAL COLLEGE OF SURGEONS IN IRELAND
COLÁISTE RÍOGA NA MÁINLEÁ IN ÉIRINN

ie

University of Strathclyde

المصدر: تقرير إنجازات برنامج تنمية القدرات البشرية لعام 2023م، التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023م.وزارة الاستثمار.

العودة لصفحة المحتويات

ثالثاً: نظرة على بعض المؤشرات الاقتصادية بقطاع التعليم في المملكة

يشهد قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية نمواً اقتصادياً ملحوظاً نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات الحكومية والخاصة التي تأتي كجزء من رؤية السعودية 2030. حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتعزيز قطاع التعليم باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وبشكل عام، يمثل النمو الاقتصادي في قطاع التعليم والطلب المتزايد عليه فرصة كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات السوق المتزايدة، مما يعزز من مكانة المملكة كوجهة تعليمية واستثمارية رائدة.

المدفوعات المنفذة عبر نظام سداد ونقاط البيع في قطاع التعليم

بلغت قيمة المدفوعات المنفذة عبر نظام سداد في خدمات التعليم ما يقارب مليار ريال في عام 2023م، محققةً نمواً بنسبة 4.3% مقارنة بعام 2022م، وبلغت قيمة نقاط البيع في قطاع التعليم حوالي 9.7 مليار ريال في عام 2023م، بنسبة نمو 14% مقارنة بعام 2022م.

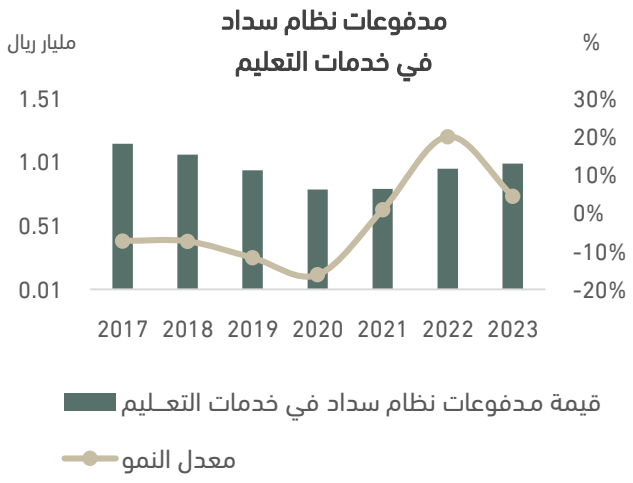

الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعليم

شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعليم نمواً بنسبة 34% في عام 2023م مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ حوالي 6.3 مليار ريال مقارنة بنحو 4.7 مليار ريال.

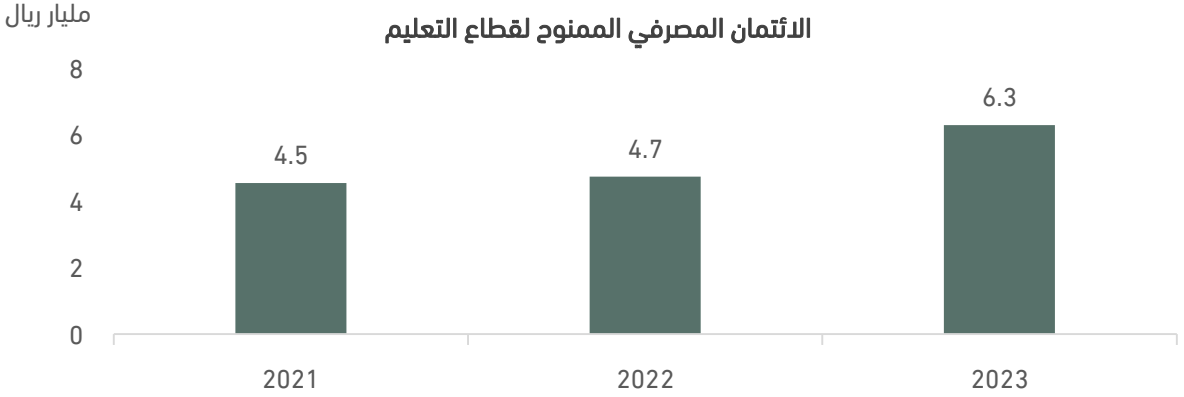

العودة لصفحة المحتويات

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع التعليم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع التعليم في عام 2023م بنسبة 2.2% مقارنة بعام 2022م، مدفوعاً بارتفاع رسوم التعليم العالي بنسبة 4.1%، والتعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي بنسبة 3.1%.

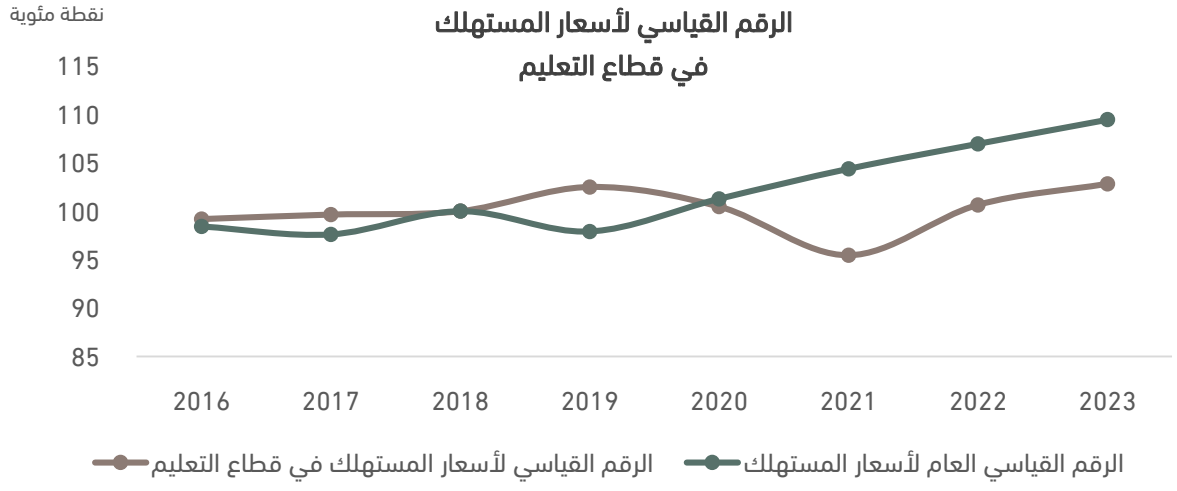

الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم

يُعد الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم من أبرز المؤشرات على التزام المملكة بتطوير رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث يعكس هذا الإنفاق أهمية قطاع التعليم كركيزة أساسية من رؤية السعودية 2030، إذ يشكل الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم ما نسبته 16.2% من إجمالي الإنفاق الحكومي لعام 2023م، ويستهدف تحسين البنية التحتية التعليمية، وتطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، بالإضافة إلى دعم الأبحاث العلمية والابتكار، مما يعزز قدرة المملكة على المنافسة العالمية في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية. ومن خلال هذه الاستثمارات الكبيرة تسعى المملكة إلى تحقيق أهدافها الطموحة في تحسين مخرجات التعليم ورفع مستوى الكفاءات الوطنية، وتطوير بيئة تعليمية واستثمارية محفزة وجاذبة للاستثمار.

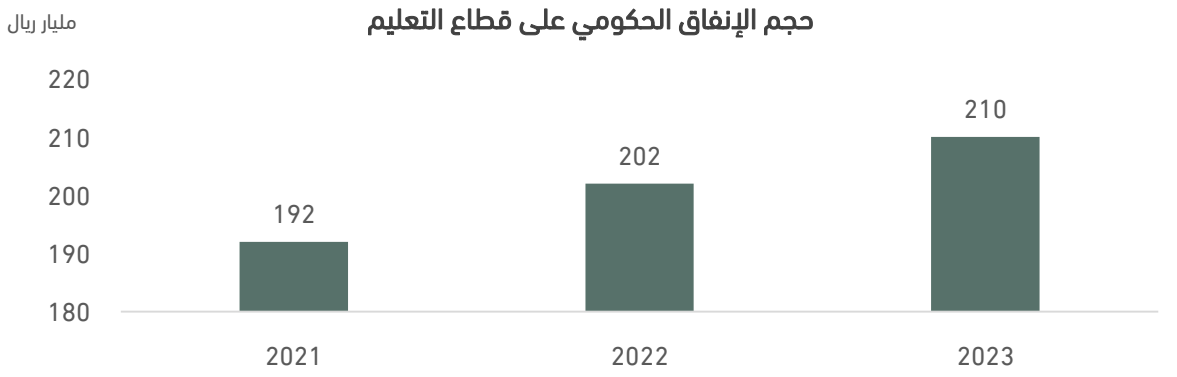

رابعاً: نظرة استثمارية على قطاع التعليم بالمملكة

أظهرت عدد من المؤشرات الإيجابية مكانة المملكة العربية السعودية كوجهة جاذبة للمستثمرين في قطاع التعليم، ومن أبرزها: ارتفاع نسبة الشباب في التركيبة السكانية، ارتفاع متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على التعليم في المملكة، زيادة الطلب على التعليم في القطاع الخاص. وقد تحسن أداء المؤشرات الاستثمارية في قطاع التعليم، ومن أبرز تلك المؤشرات ما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم في عام 2022م

شهدت كل من **تدفقات وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر** في قطاع التعليم نمواً ملحوظاً في عام 2022م مقارنة بعام 2021م، وذلك بنسبة 335% و 222% على التوالي. حيث بلغت التدفقات حوالي 191 مليون ريال، وبلغ الصافي حوالي 181 مليون ريال. كما وصل **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم** إلى حوالي 917 مليون ريال في عام 2022م.

الإيرادات والنفقات التشغيلية وفائض التشغيل في قطاع التعليم في عام 2022م

حقق إجمالي **الإيرادات التشغيلية في قطاع التعليم** نمواً بنسبة 2.2% في عام 2022م مقارنة بعام 2021م، حيث بلغ حوالي 23.8 مليار ريال، مقسمة بنحو **12.4** مليار ريال في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبنحو 11.4 مليار ريال في المنشآت الكبيرة. كما حقق **إجمالي النفقات التشغيلية** نمواً بنسبة 2.8% خلال نفس الفترة، حيث بلغ نحو 10.6مليار ريال، بحوالي 5.4 مليار ريال في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبحوالي 5.2 مليار ريال في المنشآت الكبيرة. وبالنظر إلى **فائض التشغيل لقطاع التعليم**، بلغ الفائض نحو 7.5 مليار ريال في عام 2022م، بنمو بنسبة 1.6% مقارنة بعام 2021م، حيث بلغ في المنشآت الكبيرة حوالي 3.4 مليار ريال، وفي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 4.1 مليار ريال **حسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.**

الإيرادات والنفقات التشغيلية وفائض التشغيل بقطاع التعليم في عام 2022م

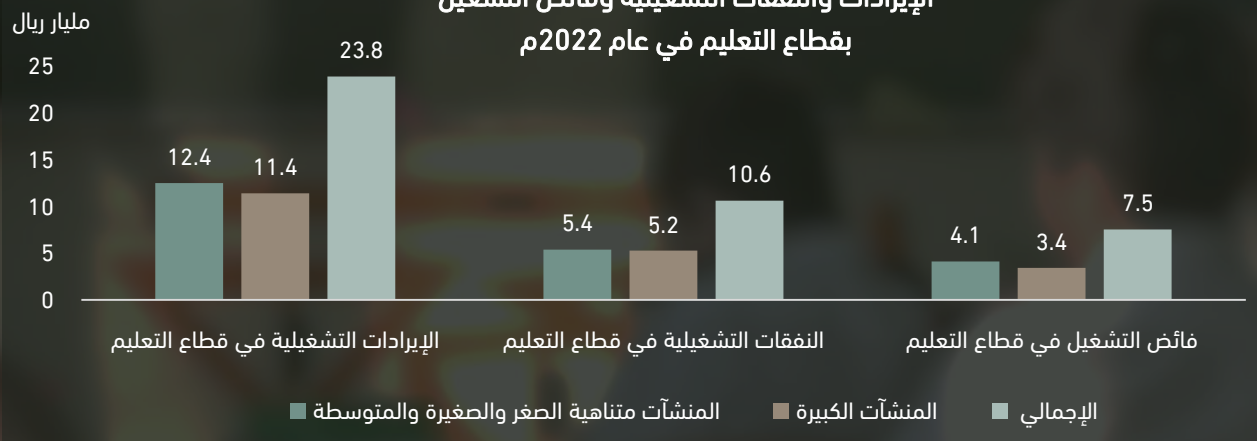

العودة لصفحة المحتويات

التراخيص الاستثمارية في قطاع التعليم

أصدرت وزارة الاستثمار **41 ترخيص استثماري في قطاع التعليم** بالربع الثاني من العام 2024م، مرتفع بنسبة **86%** مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق. وخلال عام 2023م، أصدرت الوزارة **112 ترخيص استثماري في قطاع التعليم**، بنمو بنسبة **49%** مقارنة بالعام 2022م.

دعم الاستثمار في قطاع التعليم وأبرز الفرص الاستثمارية فيه

تُقدم المملكة عدد من الحوافز والدعم، لتسهيل الدخول والاستثمار في قطاع التعليم، **ومن أبرزها ما يلي:**

- دعم النفقات الرأسمالية للأراضي والمباني أو دعم تأجير الأراضي، لتعويض ارتفاع تكاليف العقارات في المملكة للمشغلين من القطاع الخاص.
- إعفاء المدارس العالمية من السعودة، وخفض نسبة السعودة في المدارس السعودية.
- دعم رواتب المعلمين من خلال تقديم إعانات مالية، خاصةً لأعضاء هيئة التدريس الأجانب ذو الكفاءات العالية والرواتب المرتفعة.
- تعديل مرحلة الفصل بين الجنسين الإلزامية من المرحلة الثالثة إلى المرحلة السادسة في المدارس، مما سيسهم في تخفيض التكاليف الرأسمالية، وانخفاض تكاليف التوظيف.
- إعفاءات تنظيمية أخرى، مثل: تسريع الموافقة على التأشيرات للموظفين الأجانب

العودة لصفحة المحتويات

أبرز الفرص الاستثمارية في قطاع التعليم

تستعرض منصة استثمر في السعودية أكثر من 70 فرصة استثمارية بقطاع التعليم في مناطق المملكة. **حيث توجد عدد من الفرص الاستثمارية في المجالات التعليمية التالية:**

- **22** فرصة استثمارية في المرحلة التعليمية (الابتدائية-المتوسطة- الثانوية)
- **17** فرصة استثمارية في مجال التدريب
- **4** فرص استثمارية في مجال تكنولوجيا التعليم
- **17** فرصة استثمارية في مرحلة الطفولة المبكرة
- **فرصتين** استثمارية في خدمات مساندة للتعليم
- **11** فرص استثمارية في مرحلة التعليم العالي

ولمعرفة تفاصيل أكثر حول هذه الفرص الاستثمارية يمكنكم الوصول إلى منصة استثمر في السعودية عبر الرابط.
كما يمكنكم الاطلاع على قصص استثمارية ناجحة بقطاع التعليم في المملكة عن طريق:

إخلاء المسؤولية

تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيِّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أُتُّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من **تقارير** يرجى زيارة الموقع الإلكتروني استثمر في السعودية أو الموقع الإلكتروني وزارة الاستثمار
ولمزيد من **الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية** في المملكة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني "استثمر في السعودية" أو الموقع الإلكتروني وزارة الاستثمار